الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير بنيتها ومشكلاتها وسبل معالجتها

أ.م.د. حميد عطية عبد الحسين الجوراني الباحثة. سندس أحمد عبد القادر الرمضان
كلية الآداب / جامعة البصرة
Email : sarahsaan@gmail.com d.hameedaljorani@yahoo.com

الملخص

للصناعات الصغيرة ارتباط وثيق بالسكان وبالمستوى المعاشي لهم، فكلما زادت القدرة الشرائية كلما زاد الطلب على الصناعات الصغيرة، التي تشمل الصناعات الكمالية، فضلا عن ذلك هنالك صناعات تعتبر من الصناعات الضرورية للسكان، منها ما يتعلق بالمأكل والملبس والمشرب، وقد تم دراسة بنية الصناعات الصغيرة لكل ناحية على حدة من خلال معايير عدة، فضلاً عن التطرق إلى معرفة مدى التنوع الصناعي في القضاء من خلال دراسة مقياس دليل التنوع الصناعي، إذ توزعت الصناعات الصغيرة بنواحي وأحياء مختلفة من قضاء الزبير وبواقع (٣٦) صناعة صغيرة موزعة على (٦) قطاعات وهي: (قطاع الصناعات الغذائية، وقطاع الصناعات المعدنية، وقطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة، وقطاع الصناعات الخشبية والأثاث، وقطاع الصناعات الإنشائية، وقطاع الصناعات الكيمياوية)، فقد بلغ عدد الورش الصناعية الصغيرة (١١٤٦) ورشة صناعية وبعدد (٣٧٢٦) عاملاً، موزعين على نواحي قضاء الزبير، كما تم التطرق إلى أبرز المشاكل والمعوقات التي عانت منها الصناعات الصغيرة في القضاء.

الكلمات المفتاحية: البنية الصناعية، الصناعات الصغيرة، الأيدي العاملة، التوزيع المكاني، المادة الاولية، الإنتاج، السوق، النقل، ورشة.

Small industries In the district of Al-Zubayr: thier structure, problems, and ways to address them

Assist. Prof. Dr. Hamid Attia Abdel-Hussein Al-Jourani
Researcher. Sundus Ahmed Abdul Qadir Ramadan

College of Arts / University of Basrah

Email : sarahsaan@gmail.com d.hameedaljorani@yahoo.com

Abstract

Small industries are closely related of the population and their standard of living. The higher the purchasing power, the greater the demand for small industries, which includes the luxury industries, in addition to that there are industries that are considered one of the essential industries for the population, including what is related to food, clothing and drink. The structure of small industries has been studied for each aspect separately through several criteria. As well as touching upon knowing the extent of industrial diversity in Al-Zubair district through studying the industrial diversity index scale. As small industries were distributed in different areas and neighborhoods of Al-Zubair district and by (36) small industries distributed over (6) Sectors, namely: (Food industry sector, the metallurgical sector, the industries, textiles and apparel sector, the wooden and furniture industries sector, the construction industries sector, and the chemical industries sector).

The number of small industrial workshops reached (1146). An industrial workshop with (3726) workers. Distributed in the areas of Al-Zubair district. The most prominent have also been touched on the problems and obstacles that she suffered from small industries in the Al-Zubair district.

Key words :Industrial structure, Small industries, Working hands, Spatial distribution, The first article, Production, Market, Transport, Work shop.

المقدمة

لدراسة بنية الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير أهمية كبيرة، فمن خلالها يتم التعرف على مدى تطور الصناعات من ناحية دون أخرى، كما يتم التعرف على طبيعتها الإنتاجية، فبعض الصناعات تكون ذات إنتاجية محددة أي تقوم بإنتاج نوع واحد فقط وصناعات أخرى متعددة الإنتاج، وبالمقابل هنالك العديد من المشكلات التي كانت تعترض قيام تلك الصناعات، منها ما يتعلق بالسياسة الحكومية ومنها ما يتعلق بالمادة الأولية أو الأيدي العاملة وغيرها الكثير من المشاكل التي تعاني منها الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، فضلاً عن المقترحات الممكنة لحل تلك المشاكل .

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث بما يأتي :

١- هل أن بنية الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير تتنوع في معيار واحد أو أكثر من معيار من المعايير المعتمدة في دراسة جغرافية الصناعة ؟

٢- هل هناك مشكلات تعترض تطور الصناعات الصغيرة ونموها في قضاء الزبير؟

فرضية الدراسة

افترضت الدراسة الآتي :

١- هنالك تنوع صناعي كبير في بنية الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير .

٢- تواجه الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير مشكلات عدة تحول دون تطورها ونموها .

منهجية البحث: تم اختيار مناهج عدة في الدراسة منها :-

١- المنهج الاقليمي: حيث تم اختيار موضوع محدد للدراسة وهو بنية الصناعات الصغيرة وأبرز مشاكلها في قضاء الزبير.

٢- المنهج الوصفي: الذي اعتمد اختيار قضاء الزبير للبحث والدراسة.

٣- المنهج الاستقرائي: الذي اعتمد الدراسة الميدانية للصناعات الصغيرة في قضاء الزبير لعام ٢٠١٨.

حدود البحث

يتحدد البحث بحدود قضاء الزبير الواقع في الجزء الجنوبي الغربي من محافظة البصرة بين دائرتي عرضْ (٣٠,٤٥ – ٩,٠٣) شمالاً، وقوسي طول (٤٦,٢٣ – ٤٨,٠٠) خريطة (١)، ويحد قضاء الزبير إدارياً من ناحية الجنوب دولة الكويت ومن الغرب والشمال الغربي تحده محافظتا المثنى وذي قار ومن الناحية الشمالية والشمالية الشرقية يحده قضاء البصرة، في حين يحده قضاء ابي الخصيب شرقا[١]، كما يتكون قضاء الزبير إدارياً من ناحية سفوان وناحية أم قصر ومدينة خور الزبير فضلا عن مركز القضاء كما في خريطة (٢) .

أما الحدود الزمانية فقط تمثلت بدراسة واقع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير لعام ٢٠١٨م .

هيكلية البحث

اشتمل البحث على ثلاثة مواضيع :

الأول: تناول بنية الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير.

الثاني: المشكلات التي تعاني منها الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير .

الثالث: سبل معالجة مشكلات الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير .

واختتم البحث بعرض مجموعة من النتائج والمقترحات .

خريطة (١) موقع قضاء الزبير بالنسبة لمحافظة البصرة

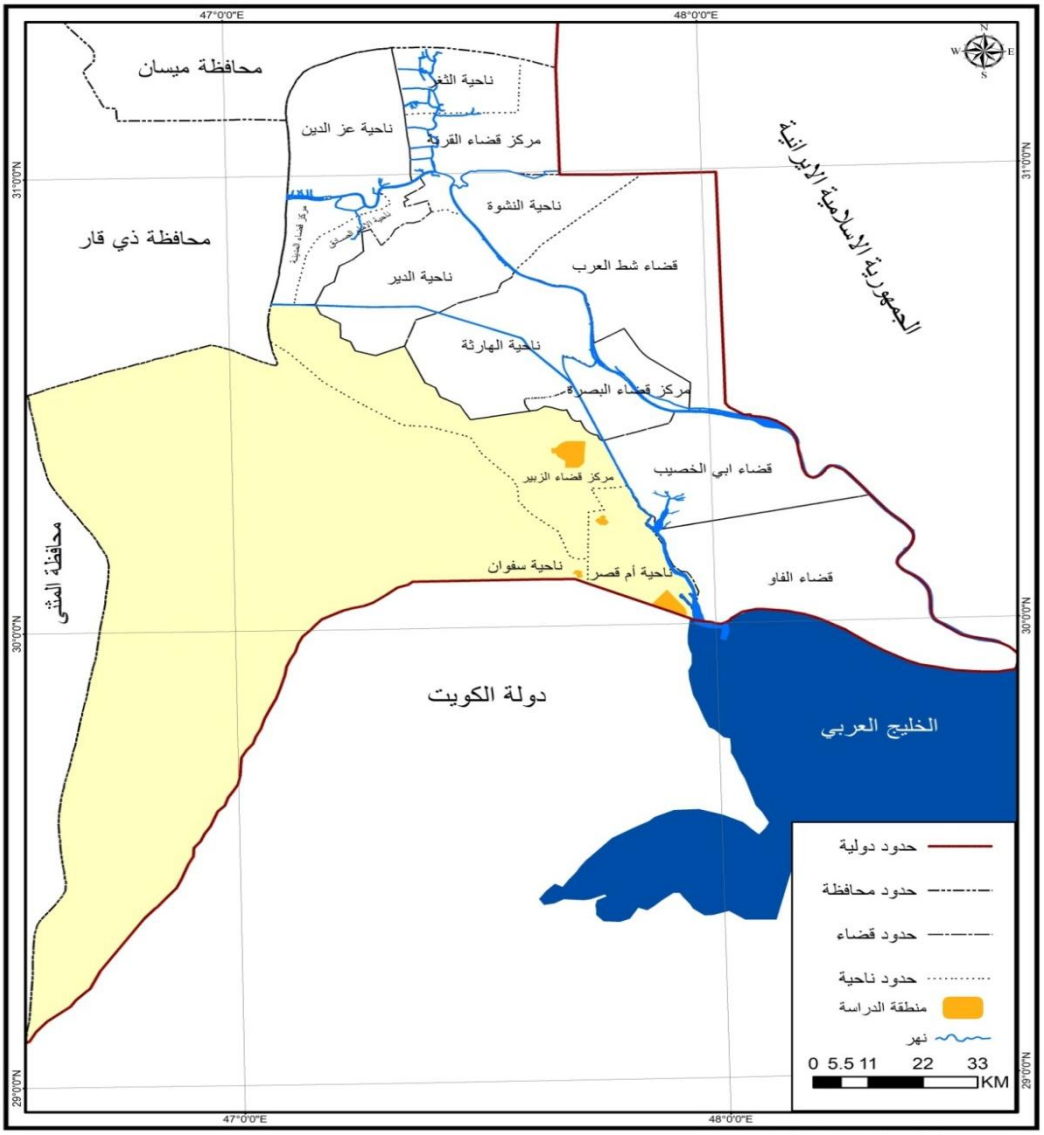

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على:

١/ جمهورية العراق ، وزارة البلديات والأشغال العامة ، بلدية البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة ، خريطة قضاء الزبير الإدارية بمقياس رسم ١/٥٠٠٠. ٢/ برنامج (ARC GIS ١٠.٥) .المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق ، وزارة البلديات والأشغال العامة ، بلدية البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة ، خريطة قضاء الزبير الإدارية بمقياس رسم ١/٥٠٠٠. ٢/ برنامج (ARC GIS ١٠.٥) .

خريطة (٢) الحدود الإدارية لقضاء الزبير

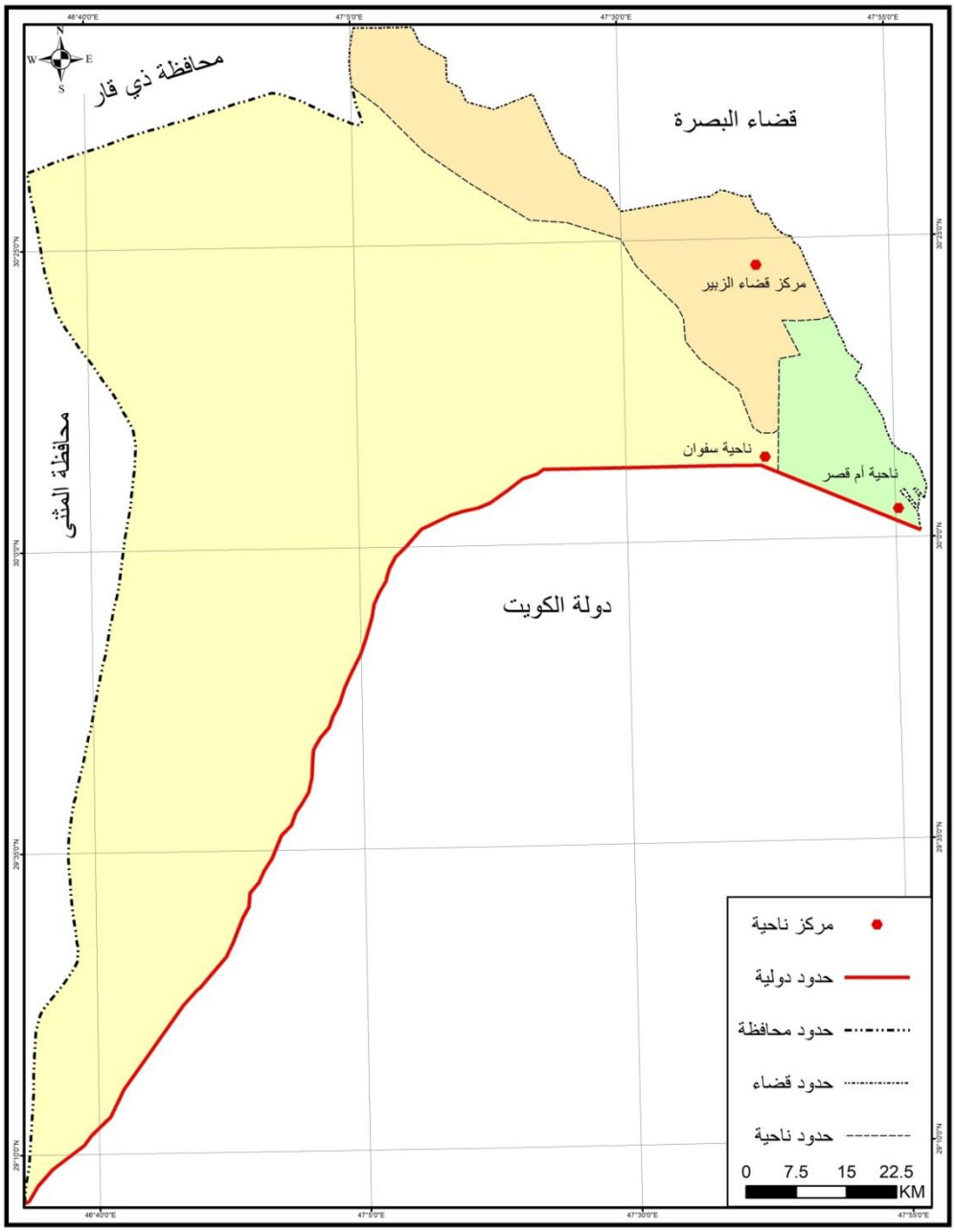

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على:

١/ جمهورية العراق ، وزارة البلديات والأشغال العامة ، بلدية البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة ، خريطة قضاء الزبير الإدارية بمقياس رسم ١/٥٠٠٠ ، ٢٠١٨.

٢/ برنامج (ARC GIS ١٠.٥) .

أولاً :- بنية الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير

تعد دراسة البنية للصناعات أمراً أساسيا من أجل تحليل الواقع الصناعي القائم، ومن ثم العمل على إنشاء خطط لتطوير الصناعات وتوسيعها، من خلال التعرف على مواطن الضعف في صناعة معينة وإيجاد الحلول المناسبة لها وبالشكل الذي يحقق التنمية الصناعية ، وهنالك تعاريف عدة برزت لتوضح معنى البنية الصناعية منها: البنية الصناعية هي التوزيع النسبي للصناعة في واحد أو أكثر من المعايير، آخذين بنظر الاعتبار أنماط الصناعة من حيث أقسامها أو فروعها أو من حيث أنماط الإنتاج أو العلاقة الكمية بين منتجات الفروع الصناعية [٢].

كما تعرف البنية بأنها دراسة الأهمية النسبية لكل فرع صناعي ونسبته إلى مجموع النشاط الصناعي، وهذه الدراسة يمكن أن تعتمد نسقاً من المعايير المعتمدة في دراسة جغرافية الصناعة لبيان أهمية كل فرع[٣].

ونتيجة للتطورات التقنية السريعة وظهور صناعات ومنتجات جديدة واختفاء صناعات كانت قائمة، مما يتطلب تعديلاً في تصنيف الصناعة وفي تحديد الوزن النسبي المرغوب فيه للبنية الصناعية لكي يتوافق وديناميكية التطور الصناعي[٤]، ولأهمية البنية الصناعية سيتم دراسة بعض معايير البنية الصناعية للصناعات الصغيرة في قضاء الزبير وحسب الوحدات الإدارية ومنها :-

١- معيار الفروع الصناعية .

٢- معيار الأيدي العاملة.

٣- معيار طبيعة الإنتاج .

٤- معيار المساحة .

٤- دليل التنوع الصناعي.

١- بنية الصناعات الصغيرة حسب معيار الفروع الصناعية

يضم قضاء الزبير (١١٤٦) ورشة صناعية صغيرة موزعة على (٦) فروع صناعية وكما مبين في الجدول (١) وشكل (١)، إذ يوجد في مدينة الزبير والشعيبة وخويسات وجويبدة (٣٤) نوعا من الصناعات الصغيرة موزعة على (٦) فروع، احتل قطاع الصناعات المعدنية المرتبة الأولى وبعدد (٤٦٥) ورشة وبنسبة (٤٠,٥%) من مجموع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، أما في المرتبة الثانية فيأتي قطاع الصناعات الإنشائية وبعدد (٢٢٨) ورشة صناعية صغيرة وبنسبة (٢٠%) من مجموع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، ويحتل قطاع الصناعات الغذائية المرتبة الثالثة وبعدد ورش (١٣٥) ورشة وبنسبة (١١,٧%) من مجموع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، وقد احتل قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة المرتبة الرابعة إذ وصل عدد الورش إلى (٥٢) ورشة وبنسبة (٤,٥%) من مجموع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، والمرتبة الخامسة كانت لقطاع الصناعات الخشبية والأثاث وبعدد (٣٩) ورشة وبنسبة (٣,٤%) من مجموع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، في حين كانت المرتبة السادسة والأخيرة من نصيب قطاع الصناعات الكيمياوية بعدد (٢٣) ورشة وبنسبة (٢%) من مجموع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير .

جدول (١)

عدد منشآت الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير بحسب معيار الفرع الصناعي لعام (٢٠١٨)

	ت	نوع الصناعة	عدد الورش	%
مدينة الزبير والشعيبة وجويبدة وخويسات	١	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	١٣٥	١١,٧
	٢	قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة	٥٢	٤,٥
	٣	قطاع الصناعات الخشبية والأثاث	٣٩	٣,٤
	٤	قطاع الصناعات المعدنية	٤٦٥	٤,٥
	٥	قطاع الصناعات الإنشائية	٢٢٨	٢٠
	٦	قطاع الصناعات الكيمياوية	٢٣	٢
		المجموع	٩٤٢	
مدينة خور الزبير	١	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	٢٦	٢,٣
	٢	قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة	٢	٠,٢
	٣	قطاع الصناعات الخشبية والأثاث	٧	٠,٦
	٤	قطاع الصناعات المعدنية	٣٩	3،4
	٥	قطاع الصناعات الإنشائية	8	0،7
		المجموع	82	
ناحية أم قصر	١	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	٣٠	٢,٦
	٢	قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة	٦	٠,٥
	٣	قطاع الصناعات الخشبية والأثاث	٨	٠,٧
	٤	قطاع الصناعات المعدنية	29	2،5
	٥	قطاع الصناعات الإنشائية	6	0،5
		المجموع	79	
ناحية سفوان	١	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	١٦	١,٤
	٢	قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة	٤	٠,٣
	٣	قطاع الصناعات الخشبية والأثاث	٣	٠,٣
	٤	قطاع الصناعات المعدنية	9	0،8
	٥	قطاع الصناعات الإنشائية	10	١
	٦	قطاع الصناعات الكيميائية	١	٠,١
		المجموع	٤٣	
		المجموع الكلي للصناعات الصغيرة	١١٤٦	١٠٠

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

شكل (١)

عدد منشآت الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير حسب معيار الفرع الصناعي لعام (٢٠١٨م)

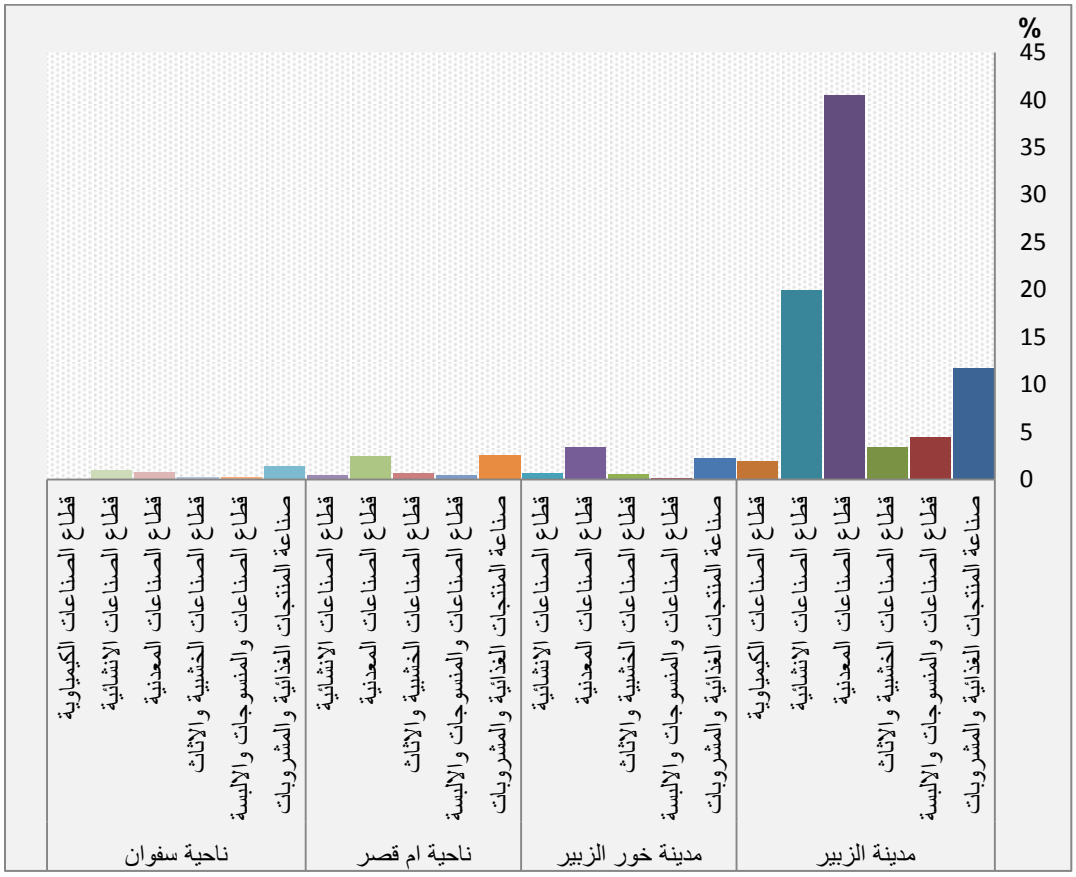

المصدر: جدول (١)

أما بالنسبة لبنية الصناعات الصغيرة في مدينة خور الزبير فقد ضمت (١٤) نوعاً من الصناعات الصغيرة موزعة على (٥) فروع صناعية، احتل قطاع الصناعات المعدنية المرتبة الأولى وبعدد (٣٩) ورشة وبنسبة (٣,٤%) من مجموع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، وجاء في المرتبة الثانية قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات وبعدد (٢٦) ورشة أي بنسبة (٢,٣%) من مجموع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير ، وكانت المرتبة الثالثة من نصيب قطاع الصناعات الإنشائية وبعدد (٨) ورش وبنسبة (٠,٧%) من مجموع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، وجاء في المرتبة الرابعة قطاع الصناعات

الخشبية والأثاث بعدد (٧) ورش أي بنسبة (٠,٦%) من مجموع الصناعات الصغيرة في القضاء ، في حين احتل قطاع الصناعات والمنسوجات والأثاث المرتبة الأخيرة وبعدد (٢) ورشة وبنسبة (٠,٢%) من مجموع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير.

بينما احتوت ناحية أم قصر على (١٣) نوعاً من الصناعات الصغيرة موزعة على (٥) فروع صناعية ، وقد احتل قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت البالغ عددها (٣٠) ورشة وبنسبة (٢,٦%) من مجموع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، وكانت المرتبة الثانية من نصيب قطاع الصناعات المعدنية وبعدد (٢٩) ورشة بنسبة (٢,٥%) من مجموع الصناعات الصغيرة في القضاء، أما قطاعي الصناعات الخشبية والإنشائية فقد احتلا المرتبة الثالثة بواقع (٨) ورش أي بنسبة (٠,٧%) ولكلا القطاعين، في حين احتل قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة وقطاع الصناعات الإنشائية المرتبة الرابعة وبعدد (٦) ورش وبنسبة (٠,٥%) من مجموع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير ولكلا القطاعين .

أما ناحية سفوان التي احتوت على (١٣) نوعاً من الصناعات الصغيرة، وقد توزعت على (٦) فروع صناعية، إذ احتل قطاع الصناعات الغذائية المرتبة الأولى بعدد (١٦) ورشة، وبنسبة (١,٤%) من مجموع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، في حين جاء قطاع الصناعات الإنشائية في المرتبة الثانية وبعدد (١٠) ورش، وشكلت نسبة (١%) من مجموع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، وفي المرتبة الثالثة كان قطاع الصناعات المعدنية بواقع (٩) ورش وبنسبة (٠,٨%) من مجموع الصناعات الصغيرة في القضاء، واحتل قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة المرتبة الرابعة وبعدد (٤) ورش، وبنسبة (٠,٣%) من مجموع الصناعات الصغيرة في القضاء، وكانت المرتبة الخامسة من نصيب قطاع الصناعات الخشبية والأثاث، بعدد (٣) ورش شكلت نسبة (٠,٣%) من مجموع الصناعات الصغيرة في القضاء، أما المرتبة الأخيرة فكانت لقطاع الصناعات الكيمياوية، بواقع ورشة واحدة حيث شكلت نسبة (٠,١) من مجموع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير.

٢- بنية الصناعات الصغيرة حسب معيار الأيدي العاملة

يضم قضاء الزبير (٣٦) ورشة صناعية صغيرة، موزعة على (٦) قطاعات صناعية، وبعدد عمال كلي (٣٧٢٦) عاملاً في قضاء الزبير، كما مبين في الجدول (٢) وشكل (٢)، وقد احتلت مدينة الزبير المرتبة الأولى من حيث عدد العمال البالغ عددهم (٣١٠٨) عاملاً، وكان أعلى نصيب للأيدي العاملة في قطاع الصناعات المعدنية، إذ بلغ عدد العاملين فيها (١٢٢٤) عاملاً، وبنسبة (٣٣%) من مجموع الأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعات الإنشائية وبعدد (١٠٨٧) عاملاً، وبنسبة (٢٩,٢%)، ويحتل قطاع الصناعات الغذائية المرتبة الثالثة من حيث عدد الأيدي العاملة البالغ (٥٠٧) عاملاً، وبنسبة (١٣,٦%)، أما المرتبة الرابعة فكانت لقطاع الصناعات الكيمياوية بعدد عمال (١١٧) عاملاً. وبنسبة (٣,١%)، واحتل قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة المرتبة الخامسة، إذ بلغ عدد العاملين فيه (١٠١) عاملاً، وبنسبة (٢,٧%)، أما المرتبة الأخيرة فكانت لقطاع الصناعات الخشبية والأثاث، بعدد (٧٢) عاملاً، وبنسبة (٢%) من مجموع الأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير.

جدول (٢)

الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير حسب معيار الأيدي العاملة لعام (٢٠١٨)

	ت	نوع الصناعة	عدد العمال	%
مدينة الزبير	١	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	٥٠٧	١٣,٦
	٢	قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة	١٠١	٢,٧
	٣	قطاع الصناعات الخشبية والأثاث	٧٢	٢
	٤	قطاع الصناعات المعدنية	١٢٢٤	٣٣
	٥	قطاع الصناعات الإنشائية	١٠٨٧	٢٩,٢
	٦	قطاع الصناعات الكيميائية	١١٧	٣,١
		المجموع	٣١٠٨	
مدينة خور الزبير	١	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	٧٥	٢
	٢	قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة	٣	٠,١
	٣	قطاع الصناعات الخشبية والأثاث	١٤	٠,٤
	٤	قطاع الصناعات المعدنية	٨٣	٢,٢
	٥	قطاع الصناعات الإنشائية	٤٠	١,١
		المجموع	215	
ناحية أم قصر	١	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	٩٩	٢,٧
	٢	قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة	١٢	٠,٣
	٣	قطاع الصناعات الخشبية والأثاث	١٦	٠,٤
	٤	قطاع الصناعات المعدنية	٧٩	٢,١
	٥	قطاع الصناعات الإنشائية	٣٠	٠,٨
		المجموع	236	
ناحية سفوان	١	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	٦٢	١,٦
	٢	قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة	٨	٠,٢
	٣	قطاع الصناعات الخشبية والأثاث	١٣	٠,٣
	٤	قطاع الصناعات المعدنية	٢٤	٠,٦
	٥	قطاع الصناعات الإنشائية	٥٦	١,٥
	٦	قطاع الصناعات الكيميائية	٤	٠,١
		المجموع	١٦٧	
		المجموع الكلي للصناعات الصغيرة في قضاء الزبير	3726	١٠٠

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

شكل (٢)

الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير حسب معيار الأيدي العاملة لعام (٢٠١٨)

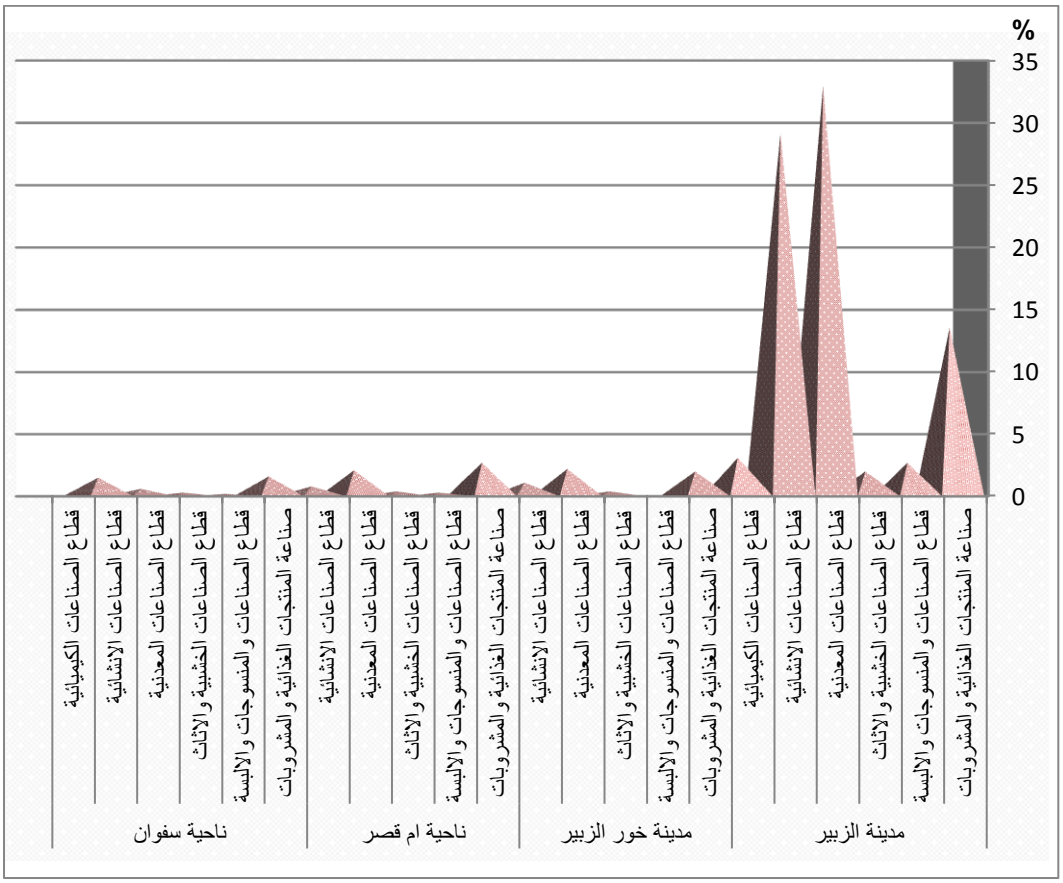

المصدر: جدول (٢)

أما عدد العاملين في الصناعات الصغيرة في مدينة خور الزبير فبلغ (٢١٥) عاملاً، إذ احتل قطاع الصناعات المعدنية المرتبة الأولى من حيث عدد العمال، بواقع (٨٣) عاملاً بنسبة (٢,٢%) من مجموع الأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة في القضاء، أما في المرتبة الثانية فقد جاء قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات، بعدد (٧٥) عاملاً اي بنسبة (٢%) من مجموع الأيدي العاملة في القضاء ، وفي المرتبة الثالثة جاء قطاع الصناعات الإنشائية وبواقع (٤٠) عاملاً وبنسبة (١,١%) من مجموع الأيدي العاملة في القضاء، وفي المرتبة الرابعة جاء قطاع الصناعات الخشبية والأثاث، بعدد (١٤) عاملاً أي بنسبة

(٠,٤%)، واحتل قطاع الصناعات والمنسوجات والأثاث المرتبة الأخيرة بعدد (٣) عمال، بنسبة (٠,١%) من مجموع الأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير.

في حين بلغ عدد الأيدي العاملة في ناحية أم قصر(٢٣٦) عاملاً، إذ احتل قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات المرتبة الأولى من حيث عدد الأيدي العاملة، البالغ عددها (٩٩) عاملاً بنسبة (٢,٧%) من مجموع الأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، وفي المرتبة الثانية برز قطاع الصناعات المعدنية بعدد (٧٩) عاملاً وبنسبة (٢,١%) من مجموع الأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، اما المرتبة الثالثة فكانت لقطاع الصناعات الإنشائية، بواقع (٣٠) عاملاً أي بنسبة (٠,٨%) من مجموع الأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة في القضاء، أما قطاع الصناعات الخشبية والأثاث فقد احتل المرتبة الرابعة بعدد عمال (١٦)عاملاً، بنسبة (٠,٤%) من مجموع الأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة في القضاء، أما قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة فكان في المرتبة الخامسة بعدد (١٢) عاملاً وبنسبة (٠,٣%) من مجموع الأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير.

وبلغ عدد الأيدي العاملة في ناحية سفوان (١٦٧) عاملاً، إذ احتل قطاع الصناعات الغذائية المرتبة الأولى بعدد (٦٢) عاملاً وبنسبة (١,٦%) من مجموع الأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة في القضاء، وجاء قطاع الصناعات الإنشائية في المرتبة الثانية بعدد (٥٦) عاملاً، حيث شكل نسبة (١,٥%) من مجموع الأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب قطاع الصناعات المعدنية بواقع (٢٤) عاملاً وبنسبة (٠,٦%) من عدد الأيدي العاملة في القضاء، وكانت المرتبة الرابعة من نصيب قطاع الصناعات الخشبية والأثاث بعدد (١٣) عاملاً بنسبة (٠,٣%) في القضاء، وكانت المرتبة الخامسة من نصيب قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة بعدد (٨) عمال وبنسبة (٠,٢) في القضاء، بينما جاء في المرتبة الأخيرة قطاع الصناعات الكيمياوية بعدد (٤) عمال حيث شكلت نسبة (٠,١%) من مجموع الأيدي العاملة في الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير.

٣- بنية الصناعات الصغيرة بحسب معيار طبيعة الإنتاج

تختلف الصناعات الصغيرة في نوعية الإنتاج، فبعض الصناعات تنتج أكثر من مادة، وبعضها يقتصر على إنتاج مادة واحدة، ومن ملاحظة الجدول (٣) والخريطة (٣) و(٤) و(٥) و(٦)، يتبين أن الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير تقسم على نوعين من حيث الإنتاج، هما:

أ- صناعات متعددة الإنتاج

ويقصد بها الصناعات التي تنتج أكثر من نوع، مما يحقق زيادة بالإنتاجية الصناعية، كما أنها لا تتأثر بالسوق أو بموسمية بعض الصناعات، لكون بعض المنتجات تشكل مادة أساسية لمنتجات أخرى، ومن هذه الصناعات:

١- صناعة الخبز (الأفران والمعجنات)

ويبلغ عددها (١٥٥) فرناً ومخبزاً، تقوم بإنتاج الخبز الأبيض وخبز الشعير وخبز البورك، كما تقوم بإنتاج الصمون والمعجنات بأنواعها: (الكعك العادي- الكعك بالسمسم – الجرك – البتيفور)، إذ يوجد (١٠٦) مخابز وأفران في مدينة الزبير، و(١٩) مخبزاً وفرناً في مدينة خور الزبير، و(١٩) مخبزاً وفرناً في ناحية أم قصر، و(١١) مخبزاً وفرناً في ناحية سفوان.

جدول(٣)

الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير حسب نوع المنتج لعام ٢٠١٨

ت	نوع الصناعة	طبيعة المنتج	نوع المنتج
١	صناعة الثلج	محدد	ثلج
٢	تحلية المياه	محدد	مياه
٣	صناعة الخبز(الأفران والمعجنات)	متعدد	خبز وصمون – كعك – كعك أبو السمسم– جرك – بتيفور
٤	صناعة الراشي	محدد	راشي
٥	المرطبات	محدد	مثلجات – آيس كريم
٦	صناعة الطرشي والمخللات	محدد	طرشي – مخللات
٧	الندافة	متعدد	ندافة منادر – جودليات – دواوين أرضية
٨	الخياطة	متعدد	قميص – بنطلون – دشداشة
٩	خياطة العباءة الرجالية	متعدد	العباءة الرجالية – كركوشةعقال – بشت
١٠	الخرازة	محدد	خرازة (نعل زبيري)
١١	النجارة	متعدد	أبواب وشبابيك وجرجوبة باب وبوفيه وغرف نوم وقنفات
١٢	صناعة أقفاص الطيور	محدد	أقفاص طيور متعددة الأحجام
١٣	صناعة تنانير الغاز	محدد	تنانير غاز
١٤	حدادة الأبواب والشبابيك	متعدد	أبواب – شبابيك – سقائف – محجرات
١٥	معامل البلوك	محدد	بلوك
١٦	صناعة الألمنيوم	متعدد	كاونترات – أبواب – شبابيك – محجرات درج
١٧	الخزانات المعدنية	محدد	خزانات مياه
١٨	حدادة اسكلات السيارات	محدد	سقائف للسيارات
١٩	حدادة سيارات (لحام – سمكرة وصبغ– كهربائي سيارات– خراطة– دوشمة سيارات)	متعدد	تبديل قطع غيار – لحيم –تصليح سيارات–دوشمة سيارات)
٢٠	صناعة الدواوين	محدد	دواوين حديد وخشب – جلسة عربية
٢١	معمل أكياس النايلون	محدد	أكياس نفايات
٢٢	صناعة الكرفانات	محدد	كرفانات مختلفة الأحجام – أكشاك
٢٣	معامل الإسفلت	محدد	إسفلت
٢٤	معامل الجص	محدد	الجص
٢٥	كسارات الحصى	محدد	حصو

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على

١– الدراسة الميدانية .

٢–مؤيد حسن قاسم العطيوي، الصناعات الكيمياوية في محافظة البصرة وأبعادها الاقتصادية، أُطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة ،٢٠١٧، ص١٢١.

خريطة (٣) التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة في مدينة الزبير لعام ٢٠١٨

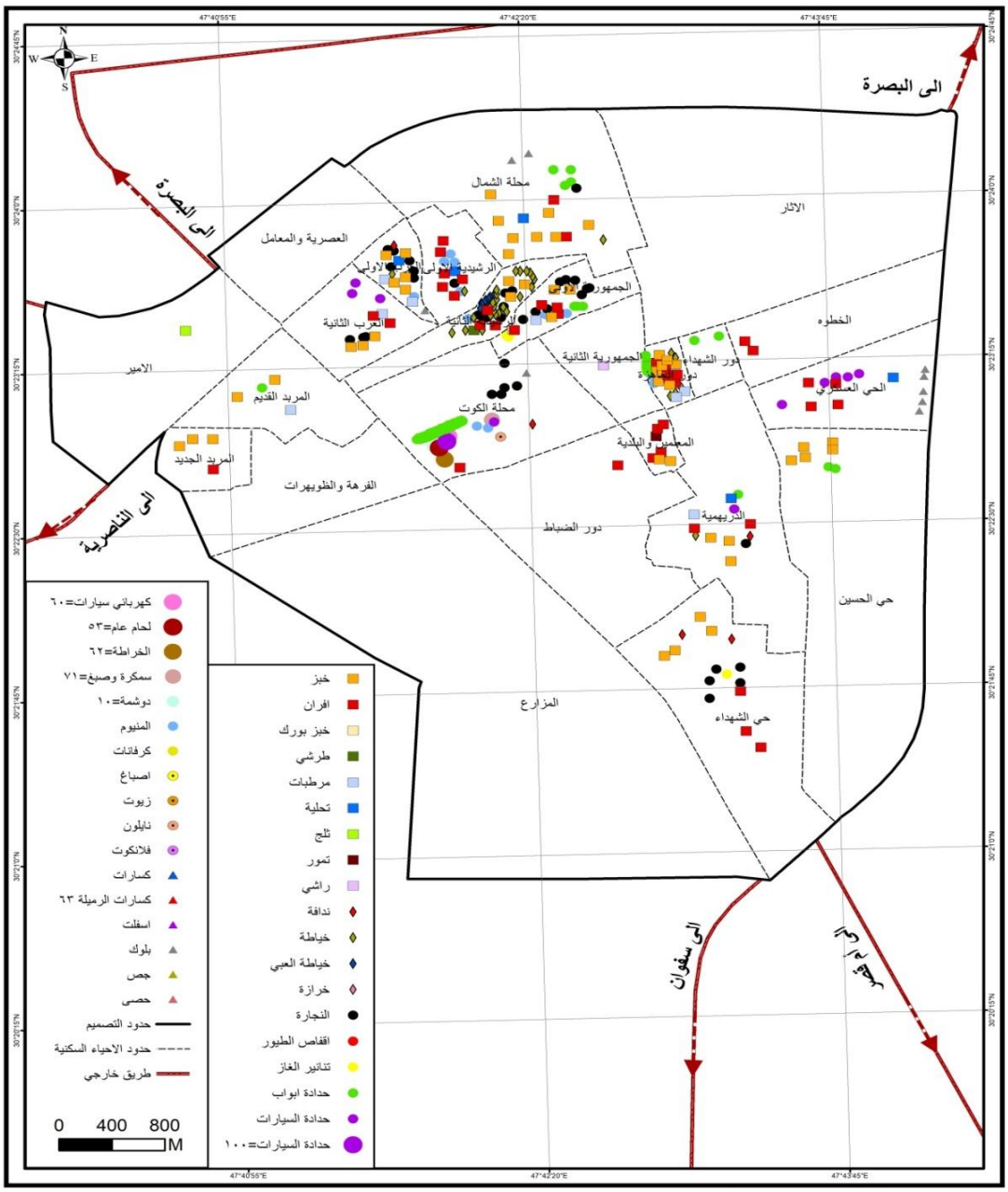

المصدر: عمل الباحثة بالأعتماد على

١/ جمهورية العراق، وزارة البلديات والأشغال العامة، مديرية بلديات البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة ٢٠١٨م

٢/ برنامج (ARC GIS ١٠.٥) .

٣/ الدراسة الميدانية .

خريطة(٤) التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة في الشعيبة وجويبدة وخويسات

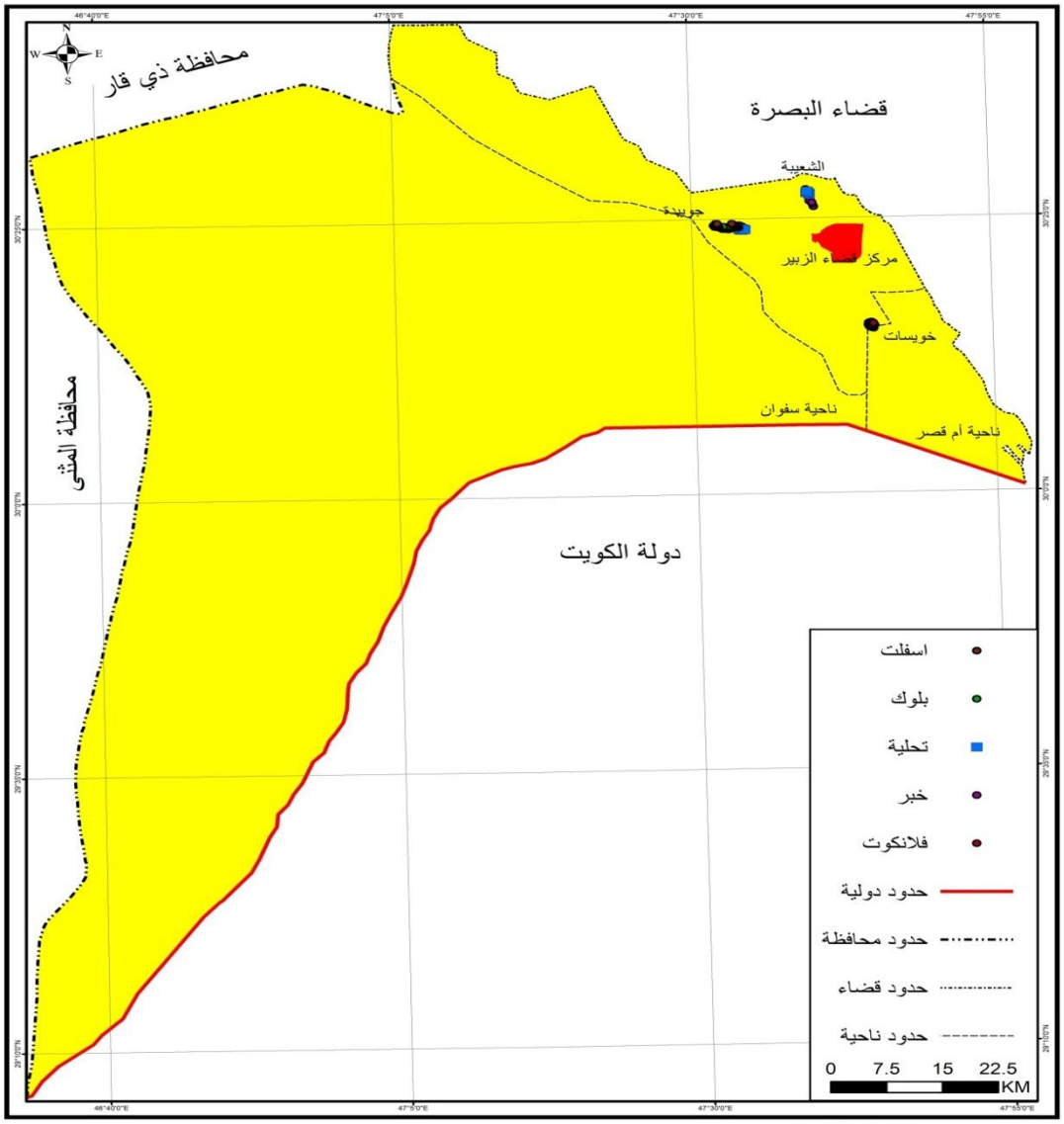

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على:

١/ جمهورية العراق، وزارة البلديات والأشغال العامة، مديرية بلديات البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة ٢٠١٨م

٢/ برنامج (ARC GIS ١٠.٥) .

خريطة (٥) التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة في ناحية أم قصرلعام ٢٠١٨

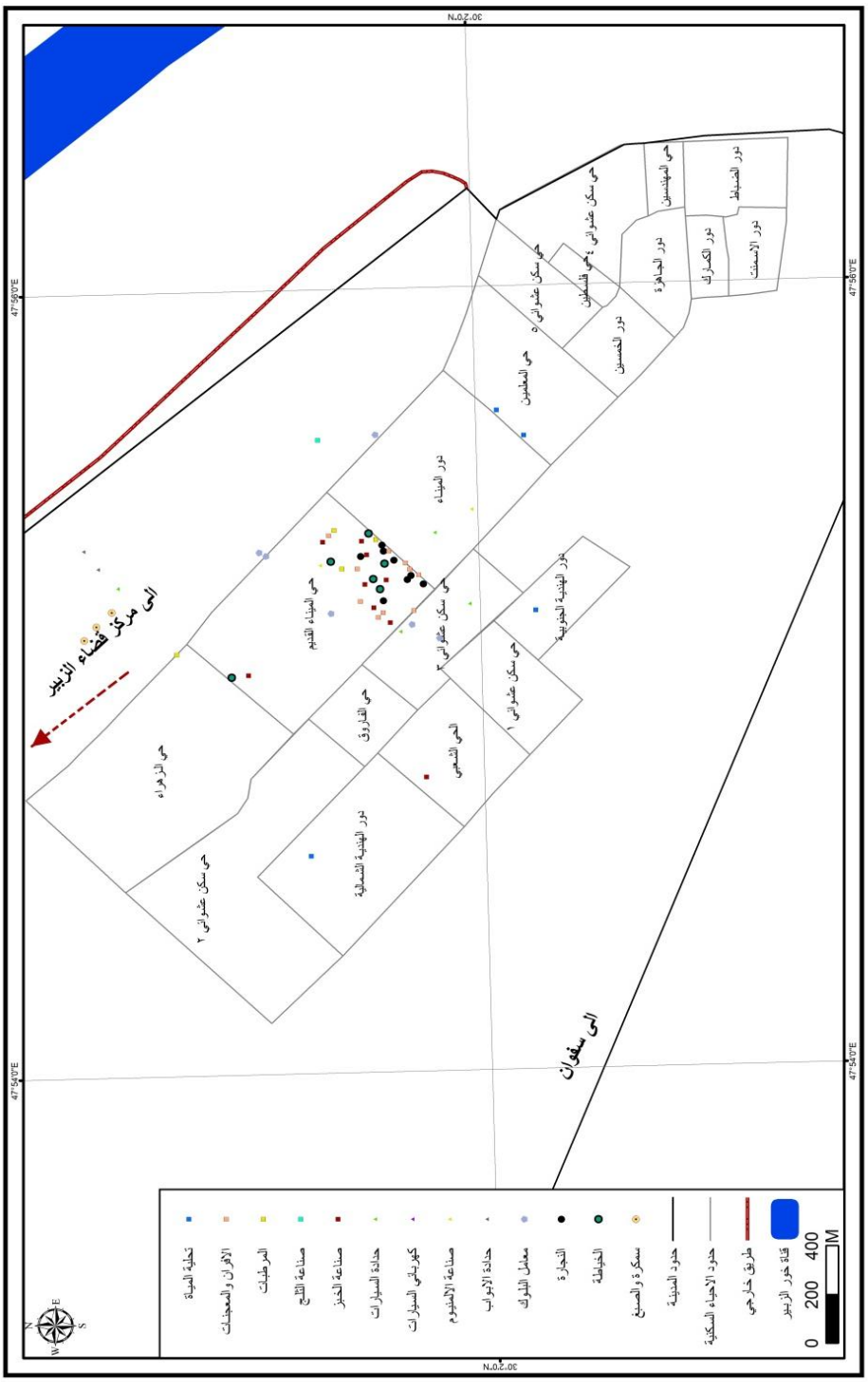

خريطة (٦)

التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة في ناحية سفوان ٢٠١٨

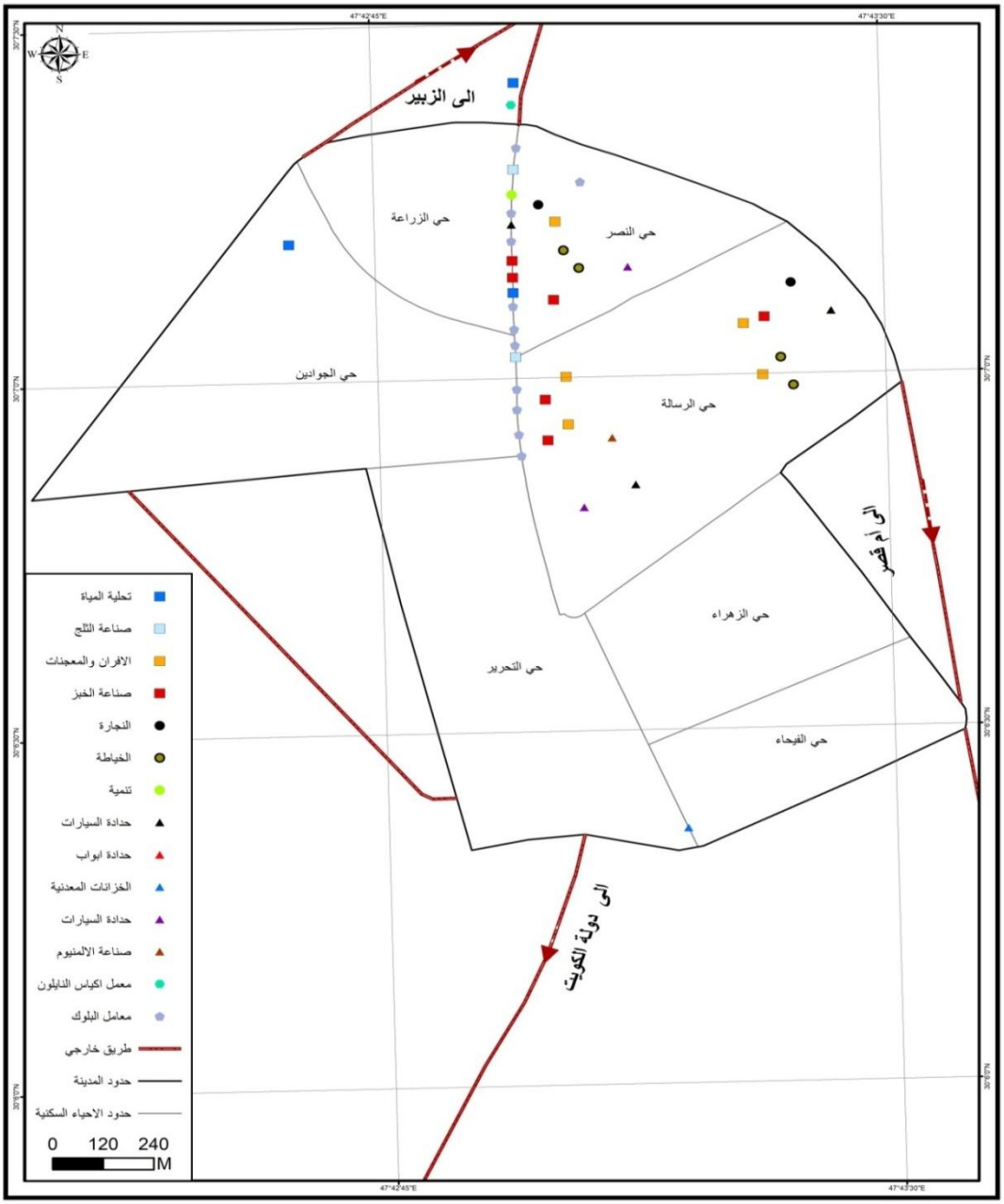

المصدر عمل الباحثة بالاعتماد على
1/ جمهورية العراق ، وزارة البلديات والأشغال العامة ، بلدية سفوان ، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٨
2/ برنامج (ARC GIS 10.5).
3/ الدراسة الميدانية

٢- الندافة

عددها (٦) ورش صناعية، تقوم بندافة المنادر، والجودليات، وفرشات الدواوين الأرضية، منها (٥) ورش في مدينة الزبير، وورشة واحدة في مدينة خور الزبير.

٣- الخياطة

يبلغ عددها (٤٣) ورشة، تقوم بخياطة القمصان، والبناطيل، والدشاديش وغيرها، إذ تتواجد (٣٢) ورشة في مدينة الزبير، وورشة واحدة في مدينة خور الزبير، و(٦) ورش في ناحية أم قصر، و(٤) ورش في ناحية سفوان .

٤- خياطة العباءة الرجالية

يبلغ عددها (١٤) ورشة تقوم بخياطة العباءة الرجالية، والبشت، وكركوشة العقال، وجميعها متواجدة في السوق الكبير في مدينة الزبير.

٥- النجارة

يبلغ عدد ورش النجارة في قضاء الزبير(٥٥) ورشة، تقوم بإنتاج الأبواب، والشبابيك، وجرجوبة باب، وبوفية، ومعارض، وغرف نوم، وقنفات، منها(٣٨) ورشة تتواجد في مدينة الزبير، و(٧) ورش في مدينة خور الزبير، و(٨) ورش في ناحية أم قصر، وورشتان في ناحية سفوان.

٦- حدادة أبواب وشبابيك

يبلغ عددها (٨٦) ورشة، تقوم بإنتاج الأبواب، والشبابيك، والسقائف، منها (٥٨) ورشة في مدينة الزبير، و(٧) ورش في مدينة خور الزبير، و(١٨) ورشة في ناحية أم قصر، وثلاث ورش في ناحية سفوان .

٧- صناعة الألمنيوم

يبلغ عددها (٢٥) ورشة، تقوم بصناعة الكاونترات، والأبواب، والشبابيك، والمحجرات، منها (٢٠) ورشة في مدينة الزبير، وورشة واحدة في كل من مدينة خور الزبير وناحية سفوان، وورشتان في ناحية أم قصر.

٨- حدادة السيارات (سمكرة وصبغ،خراطة، كهربائي سيارات، لحام، دوشمة سيارات)

يبلغ عدد ورشها (٤٨٢) ورشة، تقوم بتبديل قطع غيار، ولحيم السيارات، وتصليح ودوشمة السيارات، وتتواجد بواقع (٤٣٨) ورشة في مدينة الزبير، و(٣١) ورشة في مدينة خور الزبير، و(٩) ورش في ناحية أم قصر، و(٤) ورش في ناحية سفوان.

٩- معمل الأصباغ

وهو معمل واحد يقوم بإنتاج الأصباغ، والمذيبات، والثنر، ويتواجد في منطقة جويبدة.

١٠- معمل الزيوت

وهو معمل واحد يقوم بصناعة زيوت المحركات، والهيدروليك، ويتواجد في منطقة جويبدة.

ب- صناعات محددة الإنتاج

وهي صناعات ذات منتج واحد وتشمل :

١- صناعة الثلج

يبلغ عددها (٧) معامل في قضاء الزبير، تقوم بإنتاج قوالب الثلج، منها معمل واحد في مدينة الزبير، وآخر في مدينة خور الزبير، وثلاثة معامل في ناحية أُم قصر، ومعملان في ناحية سفوان.

٢- محطات تحلية المياه

يبلغ عددها (٢٤) محطة، تقوم بتحلية المياه، ومنها (١٦) محطة في مدينة الزبير، و(٤) محطات في مدينة خور الزبير، و(٣) محطات في كل من ناحية سفوان وناحية أم قصر.

٣- صناعة الراشي

يبلغ عددها ورشتين في قضاء الزبير، تقوم بإنتاج الراشي، ويتواجد معمل في مدينة الزبير، ومعمل في مدينة خور الزبير.

٤- صناعة المرطبات

يوجد (١١) ورشة في قضاء الزبير، تقوم بإنتاج المرطبات، والآيس كريم، منها (٧) ورش في مدينة الزبير، و (٤) ورش في ناحية أم قصر.

٥- صناعة الطرشي والمخللات

يحتوي قضاء الزبير على (٧) ورش مختصة بإنتاج الطرشي المحشى والعادي والمخللات، منها (٣) ورش في مدينة الزبير، و(٤) ورش في مدينة خور الزبير.

٦- الخرازة

تتواجد بواقع ورشة واحدة في سوق مدينة الزبير، وتقوم بصناعة (المداس الزبيري).

٧- صناعة أقفاص الطيور

هنالك ورشة واحدة فقط في مدينة الزبير مختصة بصناعة أقفاص الطيور على اختلاف أنواعها وأحجامها.

٨- صناعة تنانير الغاز

توجد (٦) ورش في قضاء الزبير مختصة بصناعة تنانير الغاز، بأحجام متنوعة، وجميعها في مدينة الزبير.

٩- صناعة البلوك

يتواجد في قضاء الزبير (٥٠) معملاً متخصصاً بصناعة البلوك، منها (٢٦) معملاً في مدينة الزبير، و(٨) معامل في مدينة خور الزبير، و(٦) معامل في ناحية أم قصر، و(١٠) معامل في ناحية سفوان.

١٠- خزانات معدنية

وهي بواقع ورشة واحدة تقوم بصناعة الخزانات المعدنية وموجودة في ناحية سفوان.

١١- صناعة محجرات السيارات

توجد ورشتان في قضاء الزبير لصناعة سقائف السيارات، متواجدة في مدينة الزبير.

١٢- صناعة الدواوين

هناك معمل واحد يقوم بصناعة الدواوين من الأخشاب ومن الحديد وبأحجام مختلفة، وهو موجود في ناحية سفوان.

١٣- معمل أكياس النايلون

يوجد في قضاء الزبير معملان مختصان بصناعة أكياس النفايات، معمل في مدينة الزبير، وآخر في ناحية سفوان.

١٤- صناعة الكرفانات

ويبلغ عددها (١٠) معامل، تقوم بصناعة الكرفانات المختلفة الأحجام، فضلاً عن قيامها بصناعة الأكشاك، وجميعها في مدينة الزبير.

١٥- صناعة الإسفلت

يبلغ عددها (٣٠) معملاً، يقوم بصناعة الإسفلت، الذي يتم استخدامه في تبليط الشوارع الموجودة في مدينة الزبير.

١٦- كسارات الحصى

تتكون من (١٤٤) كسارة، تقوم بإنتاج الحصى الذي يستخدم كمادة أولية في صناعة البناء وغيره، وجميعها متواجدة في مدينة الزبير.

١٧- معامل الجص

تتكون من (٢٨) معملاً، تقوم بإنتاج الجص الذي يدخل كمادة أولية في صناعة البناء والمعامل، وجميعها في مدينة الزبير.

١٨- الماستك والفلانكوت

يوجد في قضاء الزبير (٢٠) معملاً يقوم بإنتاج الماستك والفلانكوت، جميعها موجود في مدينة الزبير.

٤- الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير حسب معيار المساحة

تتراوح حجم الورش في قضاء الزبير ما بين (٦ – ١٥٠٠٠) متر مربع، ويلاحظ من الجدول (٤) تقسيم الصناعات الصغيرة من حيث الحجم على خمس فئات هي:

١- الفئة الأولى تتراوح المساحة ما بين (١- ١٠٠٠) متر مربع

بلغ عدد الصناعات الصغيرة في هذه الفئة (٨٥٢) ورشة، وتشمل أغلب ورش الصناعات الصغيرة، ومنها ورشة واحدة لكبس التمور، و(٢) ورشة لصناعة الراشي، و(٨) محطات لتحلية المياه، و(١٥٥) ورشة لصناعة الخبز والصمون، و(٧) ورش لصناعة الطرشي والمخللات، و(٥٥) ورشة نجارة، و(٨٦) ورشة حدادة أبواب وشبابيك، و(٦) ورش ندافة، و(٦) ورش لصناعة تنانيرالغاز، و(٢٥) ورشة لصناعة الألمنيوم، و(٤٣) ورشة

خياطة، و(٤١٢) ورشة لحدادة السيارات، ومعملان لصناعة أكياس النايلون، و(١٧) معملاً للبلوك، وورشة واحدة لصناعة الخرازة، و(١٤) ورشة لصناعة العباءة الرجالية، و(١١) ورشة لصناعة المرطبات، وورشة واحدة لصناعة أقفاص الطيور.

٢- الفئة الثانية تتراوح المساحة ما بين (١٠٠١-٢٠٠٠) متر مربع

بلغ عدد الصناعات في هذه الفئة (٣٢) معملاً، منها (٢) محطات تحلية للمياه، و(٧) معامل بلوك، ومعمل واحد لصناعة الأصباغ، و(٢٠) معملاً لإنتاج الماستك والفلانكوت، ومعمل واحد لصناعة تكرير الزيوت، ومعملان لصناعة الكرفانات.

٣- الفئة الثالثة تتراوح المساحة ما بين (٢٠٠١-٣٠٠٠) متر مربع

يبلغ عدد الصناعات في هذه الفئة (٥٠) معملاً، منها (٦) معامل لصناعة الكرفانات، و(٤) معامل ثلج، ومعمل واحد لصناعة الخزانات المعدنية ، و(١٣) محطة لتحلية المياه، و(٢٤) معملاً لصناعة البلوك، وورشة واحدة لصناعة محجرات السيارات، ومعمل واحد لصناعة الدواوين.

٤- الفئة الرابعة تتراوح المساحة ما بين (٣٠٠١ – ٤٠٠٠) متر مربع

وتشمل هذه الفئة (٢) معمل، منها محطة تحلية للمياه ، ومعمل بلوك واحد .

٥- الفئة الخامسة تتراوح المساحة ما بين (٤٠٠١- ٥٠٠٠) متر مربع

وتشمل هذه الفئة (٩) معامل، منها (٣) معامل إسفلت، و(٣) معامل ثلج، ومعملين لصناعة الكرفانات، وورشة واحدة لصناعة محجرات السيارات.

٦- الفئة السادسة تتراوح المساحة ما بين (٥٠٠١- فاكثر) متر مربع

تشمل هذه الفئة (٢٠٠) معمل جميعها تابعة للصناعات الإنشائية، منها (١٤٤) كسارة حصى، و(٢٨) معمل جص، و(٢٧) معمل إسفلت، ومعمل واحد لصناعة البلوك .

جدول (٤)

الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير حسب معيار المساحة لعام (٢٠١٨)

المساحة /المتر المربع	عدد المنشآت
١-١٠٠٠	٨٥٣
١٠٠١- ٢٠٠٠	٣٢
٢٠٠١- ٣٠٠٠	٥٠
٣٠٠١ – ٤٠٠٠	٢
٤٠٠١- ٥٠٠٠	٩
٥٠٠١- فاكثر	٢٠٠

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على الدراسة الميدانية

٥- دليل التنوع الصناعي

قياس درجة التنوع الصناعي ضرورة ملحة، وذلك من أجل التعرف على مدى قدرة مكان معين على اجتذاب صناعة ما، وهو يعتمد بدوره على ما متوفر من مقومات لقيام تلك الصناعة.

فالتنوع الصناعي هو قيام صناعات عدة في منطقة ما، أو وجود عدد كبير من الصناعات مختلفة الإنتاج في إقليم معين، أو على مستوى الدولة، وهذا النمط من التوزيع يقود إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد الوطني، مما يتيح عناصر القوة في جسم الدولة اقتصادياً، ولاسيما في ظروف الأزمات والطوارئ[٥]، وتعتمد درجة التنوع الصناعي على مدى حاجة المدينة لتلك الصناعة، وعلى عدد السكان فيها، ومدى قدرتهم الشرائية.

وتوجد طرق عدة لقياس التنوع الصناعي، وتعد طريقة جبس مارتن أبرز مقايس لدرجة التنوع، وذلك باتباع الخطوات الآتية[٦]:

١- يحدد متغير للقياس وهو الأيدي العاملة.

٢- تربع القيم المطلقة لعدد العمال.

٣- يقسم مجموع مربعات القيم على مربع مجموعها.

٤- الخطوة الأخيرة تطبيق المعادلة الآتية :

دليل التنوع= ١- مج س٢ ÷ مج (س)٢

ودليل التنوع الصناعي في قضاء الزبير حسب الجدول (٢٨)

دليل جبس مارتن = ١- مج س^{٢}÷مج(س)^{٢}

=4054760÷١٣٨٨٣٠٧٦

=١-٠,٢٩

=٠,٧١ أقرب إلى التنوع، بمعنى أن دليل التنوع (٠,٧١) قريب إلى الواحد الصحيح، ومعنى ذلك أن هنالك تنوعاً في الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير بفروعها المختلفة، لاحظ الجدول (٥)

جدول (٥)

دليل التنوع للصناعات الصغيرة في قضاء الزبير لعام ٢٠١٨

ت	نوع الصناعة	الأيدي العاملة	تربيع عدد الأيدي العاملة (س^{٢})	تربيع مجموع الأيدي العاملة(س)^{٢}	دليل التنوع
١	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	٧٤٣	٥٥٢٠٤٩		
٢	قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة	١٢٤	١٥٣٧٦		
٣	قطاع الصناعات الخشبية والأثاث	١١٥	١٣٢٢٥		
٤	قطاع الصناعات المعدنية	١٤١٠	١٩٨٨١٠٠		
٥	قطاع الصناعات الإنشائية	١٢١٣	١٤٧١٣٦٩		
٦	قطاع الصناعات الكيميائية	١٢١	١٤٦٤١		
	المجموع الكلي	٧٢٦٣	٤٠٥٤٧٦٠	١٣٨٨٣٠٧٦	٠,٧١

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

أما من خلال دراسة التنوع الصناعي لكل ناحية على حده لقضاء الزبير، فنلاحظ من الجدول (٢٩) التنوع الصناعي لمدينتي الزبير، وخور الزبير، وناحيتي سفوان، وأم قصر: (٠,٧)، وهذا دليل على وجود تنوع صناعي في نواحي قضاء الزبير جميعها.

جدول (٦)

دليل التنوع للصناعات الصغيرة في قضاء الزبير حسب النواحي لعام ٢٠١٨

	ت	نوع الصناعة	الأيدي العاملة س١	تربيع عدد الأيدي العاملة (س^{٢})	تربيع مجموع الأيدي العاملة(س)^{٢}	دليل التنوع
مدينة الزبير	١	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	٥٠٧	٢٥٧٠٤٩		
	٢	قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة	١٠١	١٠٢٠١		
	٣	قطاع الصناعات الخشبية والأثاث	٧٢	٥١٨٤		
	٤	قطاع الصناعات المعدنية	1224	1498176		
	٥	قطاع الصناعات الإنشائية	١٠٨٧	١١٨١٥٦٩		
	٦	قطاع الصناعات الكيمياوية	١١٧	١٣٦٨٩		
		المجموع	٣١٠٨	2965868	٩٦٥٩٦٦٤	٠,٧
مدينة خور الزبير	١	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	٧٥	٥٦٢٥		
	٢	قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة	٣	٩		
	٣	قطاع الصناعات الخشبية والأثاث	١٤	١٩٦		
	٤	قطاع الصناعات المعدنية	83	6889		
	٥	قطاع الصناعات الإنشائية	40	1600		
		المجموع	215	14319	46225	0,7
ناحية أم قصر	١	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	٩٩	٩٨٠١		
	٢	قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة	١٢	١٤٤		
	٣	قطاع الصناعات الخشبية والأثاث	١٦	٢٥٦		
	٤	قطاع الصناعات المعدنية	79	٦٢٤١		
	٥	قطاع الصناعات الإنشائية	30	٩٠٠		
		المجموع	236	17342	55696	0,٧
ناحية سفوان	١	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	٦٢	٣٨٤٤		
	٢	قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة	٨	٦٤		
	٣	قطاع الصناعات الخشبية والأثاث	١٣	١٦٩		
	٤	قطاع الصناعات المعدنية	24	٥٧٦		

	٥	قطاع الصناعات الإنشائية	56	٣١٣٦		
	٦	معمل أكياس النايلون	٤	١٦		
		المجموع	١٦٧	٧٨٠٥	٢٧٨٨٩	٠,٧

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

ثانياً :- مشكلات الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير

سيتم التطرق إلى أبرز المشكلات التي تواجه تطور الصناعات الصغيرة ونموها في قضاء الزبير ومنها:

١- السياسة الحكومية

إن من أبرز المشاكل التي تعاني منها الصناعات الصغيرة في العراق بشكل عام وقضاء الزبير بشكل خاص هو السياسة الحكومية، التي تتمثل بقلة الدعم الحكومي لهذا القطاع، وتهميشه، والتركيز على القطاعات النفطية ،وقطاع الصناعات الكبيرة، بتمويلها وتوفير ما تحتاج إليه من أجل رفع إنتاجيتها، وإهمال الصناعات الصغيرة وعدم توفير الدعم لها، بل بالعكس كانت سبباً في اضمحلال كثير من الصناعات ومنها الصناعات الجلدية والخرازة والعباءة الرجالية وصناعة تنانير الغاز وغيرها من الصناعات الصغيرة، التي حلت محلها الصناعات الأجنبية، وتم ذلك من خلال فتح باب الاستيراد على مصراعيه، وتخفيض الضرائب والتعرفة الكمركية على المنتج الأجنبي، فضلاً عن وسائل الإعلام التي أدت دوراً في ترغيب المواطن بالمنتج الأجنبي، كونه أرخص من المنتج المحلي، وهذا ما يعرف بالإغراق السلعي، ويقصد به قيام المنتج الأجنبي المصدر للسلعة ببيعها في سوق الدول المستوردة بسعر يقل عن سعر بيعها في سوق إنتاجها المحلي، والهدف من ذلك هو الانفراد بسوق الدولة المستوردة والتخلص من منافسة الغير(٧)، حيث يبرز تأثير إغراق السوق بالمنتجات الصناعية الأجنبية المماثلة للمنتج المحلي إلى اضمحلال أو توقف الأخير، حيث يكون المنتج المحلي غير قادر على الصمود أمام المنتج الأجنبي لما يتمتع به الأخير من مواصفات أعلى من المنتج المحلي، من حيث جودة الإنتاج ورخص أسعارها مقارنة بالمنتج المحلي الذي يعاني من قلة جودته؛ بسبب عدم توفير ما تحتاجه الصناعة من مواد أولية، والذي يكون ناتجاً عن قلة الدعم الحكومي، كذلك برز قلة دعم الحكومة لكثير من الصناعات من خلال عدم توفير النفط الذي تحتاجه كثير من الصناعات، ومنها صناعة الخبز والأفران والمعجنات، مما اضطر أصحابها إلى شراء ما تحتاجه من النفط من السوق السوداء .

علاوة على ارتفاع الأجور على المحلات والأراضي المؤجرة من الدولة، فضلاً عن الضرائب العالية التي كانت تفرضها الدولة على إجازة العمل؛ مما تسبب في ارتفاع الأسعار على المنتج المحلي وعدم قدرته على منافسة المنتج الأجنبي ومن ثم تدمير الصناعة المحلية بشكل عام .

٢- المادة الأولية

تعاني أغلب الصناعات الصغيرة من مشكلة توفر المادة الأولية، وإن توفرت فهي أما أجنبية ذات اسعار مرتفعة، أو محلية ذات جودة واطئة، بسبب انعدام الدعم الحكومي، حيث نلاحظ أن أكثر الصناعات الصغيرة تعتمد على مادة أولية يتم استيرادها من الخارج، وهذا يقع على حساب المعمل الخاص، مما يكلفه تعرفة كمركية عالية وكلفة نقل عالية، أو يتم شراءها من السوق السوداء وبأسعار عالية أيضاً، ما ينعكس بالتالي على ارتفاع أسعار المنتج المحلي بسبب غلاء المادة الأولية، التي يتم استيرادها من الخارج، ومن هذه الصناعات صناعة الخبز والصمون والمعجنات، حيث يتم في أغلب المخابز استخدام الطحين التركي الذي تتراوح أسعاره ما بين (٣٢,٠٠٠-٣٣,٠٠٠) دينار عراقي للكيس الواحد، بينما أسعار الطحين العراقي (الشعير) يصل إلى (١٥,٠٠٠) دينار للكيس الواحد، أما بالنسبة لمحطات التحلية فهي تعاني أيضا من ارتفاع أسعار المادة الأولية المستوردة، حيث تعاني من تلف الفلاتر سنوياً مما يتطلب إعادة شرائها، حيث يصل سعر الفلتر البحري إلى (٥٠٠-٧٠٠) دولار تبدل كل سنة، وفيما يخص الصناعات النسيجية ومنها الخياطة نلاحظ أن أكثر الأقمشة هي مستوردة من الخارج، (خليجي – صيني – ياباني – إنجليزي)، إذ تختلف الأسعار من نوع إلى آخر، فضلا عن غلاء أسعار الأقمشة التي يتم شراءها، كما أن هنالك مشكلة أخرى يعاني منها أغلب الخياطين وهي مشكلة الأقمشة والدشاديش والقمصان، التي ينتهي موديلها بعد مرور سنة، مما يسبب تكدس الأقمشة وبالتالي يسبب خسارة للخياط، وقد انعكس ذلك أيضاً على الندافة، فبسبب غلاء أسعار القطن انعكس ذلك على أسعار المنتج، فقد يصل سعر المندر المندوف إلى أكثر من (٣٠٠,٠٠٠) دينار، بينما المستورد من المنادر يتراوح بين (٥٠,٠٠٠٠- ٢٥٠,٠٠٠) دينار عراقي، لذا نلاحظ تفضيل المواطن لشراء المنتج الأجنبي ذات النوعية الجيدة وبسعر أقل من المنتج المحلي، أما بالنسبة لصناعة الخرازة فهي الأخرى تعاني من غلاء أسعار المادة

الأولية المتمثلة بجلد الجاموس وجلد البقر فضلاً عن الخيوط التي يتم استيرادها من خارج القطر، حيث يصل سعر النعل إلى (٥٠,٠٠٠) دينار عراقي، مقارنة بالمنتج الأجنبي الذي يصل سعره إلى (٢٥,٠٠٠) دينار أو أكثر بقليل، لذا نلاحظ لجوء المواطن إلى تفضيل المنتج الأجنبي ذي الأسعار الأرخص والأنواع المختلفة، وكذلك الشأن بالنسبة للعباءة الرجالية فهي الأخرى تعاني من ارتفاع أسعار المادة الأولية، ناهيك عن النجارة فهي الأخرى تعاني من ارتفاع أسعار المادة الأولية المستوردة فضلاً عن رداءة نوعية المنتج من الخشب الذي يتم استيراده من التجار، لعدم وجود أجهزة التقييس والسيطرة النوعية التي تفحص مدى جودة ونوعية المستورد ، وبشكل عام تعاني جميع أنواع الصناعات الصغيرة من ارتفاع أسعار المادة الأولية فضلاً عن صعوبة الحصول عليها أحياناً.

٣- الأيدي العاملة

تعاني الصناعات الصغيرة من تذبذب في عدد العاملين فيها، كما تعاني من افتقاد أغلب الأيدي العاملة للشهادة العالية، إذا أن المعتمد هنا الخبرة التي تأتي بالممارسة، حيث يفتقر القضاء إلى وجود دورات تدريبية تؤهل العامل وتدربه، إذ أن أغلب العاملين في الصناعات الصغيرة ومنها المخابز والأفران لم يكملوا تحصيلهم الدراسي بسبب ظروفهم العائلية، كما يعانون من عدم وجود ضمان صحي، ومن عدم وجود إسعافات أولية في حال تعرض العامل لأي طارئ صحي نتيجة ارتباطه بالآلة وتعرضه لمخاطر كثيرة، ومنها صناعة الخراطة والحدادة والنجارة والألمنيوم وصناعة الكرفانات، كما أن بعض أنواع الصناعات تسبب إصابة العاملين بأمراض الحساسية والربو، لما تسببه من تطاير ذرات الغبار والأتربة كما هو الحال في صناعة الإسفلت وكسارات الحصى والجص، وصناعة النجارة الناتجة عنها برادة الخشب، وصناعة الندافة الناتجة عن تطاير ذرات القطن، وصناعة الألمنيوم التي تسبب التسمم للعامل بسبب برادة الألمنيوم التي تعتبر مادة سامة.

فضلاً عن المشاكل الصحية التي يعاني منها العاملون هنالك مشاكل ترتبط بموسمية بعض الصناعات، مما يسبب بطالة موسمية كما هو الحال بالنسبة لصناعة الثلج والمرطبات، علاوة على ما يعانيه العاملون في صناعة الكرفانات، ففي بعض الأشهر يكون هنالك عمل كثير مما يتطلب عدد أيدي عاملة تصل إلى أكثر من (٩) عمال، بينما ينخفض هذا العدد إلى (٥-٦) عامل في حالة ركود العمل.

كما نلاحظ أن الصناعات الصغيرة لا تمتلك قانون يجبر العامل على البقاء في العمل، أي أن العامل تكون لديه حرية البقاء أو ترك العمل في حال لم يعجبه العمل، أو كون الأُجور لا تسد حاجته اليومية، حيث نلاحظ أن أكثر العمال في الصناعات الصغيرة يلجأون للعمل في المصانع الكبيرة للحصول على أُجور أعلى.

٤- التسويق

مما لا شك فيه أن الصناعات الصغيرة حالها حال بقية الصناعات الأخرى تحتاج إلى سوق لتصريف منتجاتها، وبالمقابل هنالك معوقات عدة تعيق عملية التسويق ومن هذه المعوقات:

١- الفساد الإداري المتمثل بغياب أجهزة التقييس والسيطرة النوعية، والفساد الإداري في الكمارك، حيث يتم دخول بضاعة ليست بمواصفات جيدة ومخالفة للشروط الصحية ولا يتم إيقافها أو حجزها، بل بالعكس يتم تسهيل دخولها للبلد مقابل مبالغ مالية للموظفين العاملين بالكمارك.

٢- بعد عام ٢٠٠٣ تم إغراق السوق بمنتجات مشابهة للمنتج المحلي وبأسعار تنافس الأخير، حيث كان لوسائل الدعاية والإعلان دور بالترويج للمنتج الأجنبي وترغيب المواطن به، مما أثر سلباً في المنتج المحلي، حيث يفضل المواطن شراء المنتج الأجنبي كونه ذا جودة عالية وأسعار أقل، كما هو الحال بالنسبة لمنتجات الأخشاب المتمثلة بغرف النوم على اختلاف منشئها، سواء كانت تركية أم إيطالية أم خليجية، نافست المنتج المحلي بالأسعار والموديلات، وكذلك الحال بالنسبة لتنانير الغاز وخزانات الماء، التي بدأ سوقها يخفت في قضاء الزبير بسبب دخول المنتج الإيراني والإماراتي، وكذلك بالنسبة للخرازة التي بدأت بالانقراض بشكل كبير، بسبب وجود منافس أجنبي لها، وأيضاً صناعة العباءة الرجالية التي تأثر سوقها بشكل كبير بسبب غلاء أسعار المادة الأولية وغيرها من الأسباب، وكان لصناعة الألمنيوم نصيب في ذلك.

٥- مشكلة ضعف التمويل الصناعي

تعاني الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير من ضعف التمويل الصناعي، حيث أن كل صناعة تحتاج إلى تمويل لشراء الآلات والمكائن والمعدات، فضلاً عن رؤوس أموال لشراء المادة الأولية، لكن ما نلحظه في الصناعات الصغيرة أن الغالبية العظمى من هذه الصناعات تعاني من قلة الدعم الحكومي لها، المتمثل بعدم منح القروض والسلف لأصحاب المشاريع الصغيرة من المصرف الصناعي، حيث إن أغلب القروض تمنح للمشاريع الكبيرة حصراً، مما ينعكس ذلك سلباً على تطور وزيادة الإنتاجية للصناعات الصغيرة، لأن أغلب الصناعات الصغيرة تحتاج لتطوير إنتاجها شراء الآلات والمعدات التي تكون بأسعار غالية الثمن، لا يتمكن صاحب المشروع الصغير من توفيرها، مما يضطره إلى الاعتماد على الآلات القديمة، وهذا بدوره ينعكس على نوعية الإنتاج وجودته.

٦- مشكلة النقل

تختلف مشاكل النقل ما بين الصناعات الصغيرة، حيث نلحظ أن أغلب الصناعات الصغيرة ومنها صناعة المواد الغذائية وصناعة المنسوجات والجلود وصناعة النجارة لا تعاني من مشاكل النقل، لكون تصريف المنتج يتم داخل القضاء، وكون هذه الصناعات تتركز بمركز كل ناحية وقرب الأحياء السكنية، مما لا يتطلب معاناة في الوصول لمركز تسويق المنتج، ماعدا صناعة المواد الكيمياوية ومنها صناعة أكياس النايلون الموجود في ناحية سفوان، الذي يكون بعيداً عن الأحياء السكنية ويحتاج إلى وسائل نقل خاصة من البلدية لنقل المنتج وتوزيعه على أهل الناحية، وكذلك الحال فيما يخص صناعة الزيوت والأصباغ والبلاستك الموجودة في منطقة خويسات، فهي تتواجد في مناطق زراعية ذات طرق ترابية بعيدة عن مراكز التسويق الخاصة بها، حيث تتوقف هذه المناطق عن الحركة بمجرد سقوط الأمطار فتصبح الطرق غير صالحة للسير، كما هو الحال في المنطقة الصناعية الجديدة في مدينة الزبير ومنطقة الصناعية في أم قصر التي تعاني من شوارع غير مبلطة، فهي ترابية تصبح غير صالحة حتى للسير في فترة سقوط الأمطار.

وكذلك بالنسبة لمعمل ثلج خور الزبير الذي يعاني من مشكلة الطريق، حيث تم قطع الطريق المؤدي إليه من الشارع الرئيسي مما لا يسمح لسيارات الحمل الكبيرة من الوصول إلى المعمل، فأثر ذلك على مستوى إنتاجية المعمل، كذلك الحال بالنسبة لطرق النقل في

منطقة جويبدة التي تتركز فيها معامل الأسفلت وكسارات الحصى والجص ومعامل البلوك، التي تعاني من خطورة الطرق ذات الاتجاه الواحد.

٧- مشكلة الوقود والطاقة:

تعاني الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير على اختلاف أنواعها من مشكلة الانقطاع المستمر في الطاقة الكهربائية، مما يضطر أصحاب الصناعات الصغيرة للاعتماد على المولدات الصغيرة الشخصية أو الأهلية في توليد الطاقة الكهربائية، وقد رافق الانقطاع المستمر في الكهرباء قيام وزارة الكهرباء بوضع تعرفة وأجور الكهرباء لعام (٢٠١٧م)، وبحسب الجدول (٦)، حيث كانت التعرفة ثابتة بالنسبة للقطاع الصناعي، وهي (٦٠) ديناراً للكيلو واط في الساعة .

وتختلف حاجة الصناعات الصغيرة للأمبيرات باختلاف نوع الصناعة، فبعض الصناعات تحتاج إلى (٢٠) أمبيراً ومنها تحتاج إلى (٤٠) أمبيراً ومنها تحتاج إلى (٣) أمبيرات فقط للإضاءة كما هو الحال بالنسبة لصناعة العباءة الرجالية والخرازة وغيرها من الصناعات الصغيرة.

جدول (٦)

التعرفة الكهربائية المعمول بها لعام (٢٠١٧)

صنف الاستهلاك	فئات صنف الاستهلاك / ك.و.س	تعرفة وحدة الطاقة دينار / ك . و. س
منزلي	١-١٥٠٠	١٠
	١٥٠١-٣٠٠٠	٣٥
	٣٠٠١-٤٠٠٠	٨٠
	٤٠٠١- فأكثر	١٢٠
تجاري ١٠٠١-٢٠٠٠	١-١٠٠٠	٦٠
	١٠٠١-٢٠٠٠	٨٠
	٢٠٠١- فأكثر	١٢٠
الصناعي	كل الفئات	٦٠
الحكومي	كل الفئات	١٢٠
الزراعي	كل الفئات	٦٠

المصدر : الموقع وزارة الكهرباء، التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٧ : تعرفة وأُجور الكهرباء www.moelc.gov.iq/index.php?name=pages&op

ومن الجدير بالذكر إن بعض المناطق الصناعية لا تتوفر فيها شبكة نقل الطاقة الكهربائية، مما يضطر أصحاب المنشآت الصناعية في القطاع الخاص إلى أعباء إيصال تلك الخطوط على النفقة الخاصة، كما هو الحال في منطقة الأوركلي الشمالي، ونتيجة للانقطاع المستمر في التيار الكهربائي تلجأ بعض الصناعات إلى التجاوز على شبكات الكهرباء لمناطق أخرى تتوفر فيها الكهرباء، مما يؤثر في إنتاجية الكهرباء وتحميل الكهرباء أكثر من طاقتها، مما يعرضها للانقطاع المستمر.

وفيما يخص الوقود فنلاحظ ومن خلال الزيارة الميدانية أن (٩٠%) من الصناعات الصغيرة ومنها المخابز والأفران لم تحظَ بحصص النفط المقررة لها من وزارة النفط، بسبب الفساد الإداري المتفشي في الدوائر المسؤولة عن توفير حصص النفط ، مما يضطر أصحاب الصناعات الصغيرة إلى اللجوء للسوق السوداء لشراء ما تحتاجه من النفط والكاز والنفط الأبيض والقير وبأسعار أغلى بكثير من الأسعار التي توضع من قبل الدولة.

٨- مشكلة المياه

يعاني قضاء الزبير من مشكلة الانقطاع المستمر في مياه الإسالة، مما يضطر أغلب أصحاب الصناعات الصغيرة إلى الاعتماد على مياه التناكر، كما هو الحال بالنسبة إلى المخابز والأفران والمعجنات، أما بالنسبة لمعامل البلوك فأغلبها تعتمد على مياه الآبار الارتوازية، وهناك معامل بلوك تحتوي على محطة تحلية مياه للاستفادة من المياه في العمل، ومعامل الثلج تحصل على المياه من محطات التحلية، أما بالنسبة لمحطات التحلية فهي تعاني من ملوحة المياه التي تؤثر بدورها على الفلاتر التي تسبب التآكل والتلف بسب ملوحة المياه، مما يضطرهم لتبديل الفلاتر بين فترة وأخرى، وتكلف صاحب المحطة مبالغ كبيرة .

٩- مشكلة الإنتاج

تعاني أغلب الصناعات الصغيرة من مشكلة قلة الإنتاج الذي يعود إلى عدة أسباب منها:-

أ- قدم الآلات والمكائن المستخدمة، مما يسبب التوقف المستمر في العمل، وبسبب ارتفاع أسعار المكائن الجديدة وعدم توفر القروض من المصارف الصناعية، لذا لا يتمكن صاحب الورشة من شراء الآلات والمكائن الجديدة كما هو الحال في ورش الندافة وبعض ورش الخياطة وغيرها ، فضلاً عن أن أغلب مكائن صناعة البلوك تعتمد العمل يدوي والقليل منها أوتوماتيكي .

ب-عدم وجود دورات تدريبة وتأهيلية تساعد على تطوير العامل، وهذا ينعكس بدوره على تحسين نوعية الإنتاج .

ت-موسمية العمل لبعض الصناعات يؤثر سلبا على الإنتاجية وكميتها، كما هو الحال بصناعة الثلج والمرطبات والراشي وصناعة الماستك والفلانكوت .

ث-سوء التخزين وارتفاع درجات الحرارة وزيادة نسبة الرطوبة كلها عوامل تؤثر في الإنتاجية، فمثلاً في صناعة الراشي يسبب ارتفاع درجات الحرارة العفن والبكتريا للسمسم وبالتالي تقل الإنتاجية، وكذلك في صناعة الجص، إذ إن سوء التخزين في فصل الشتاء يعرض الجص للتلف مما يؤثر في الإنتاجية التي تزيد في الصيف وتقل في الشتاء، علاوة على ما يخص صناعة العباءة الرجالية فسوء الخزن يسبب العفن للصوف والوبر المستخدم في صناعة البشت.

١٠- وأخيراً نلاحظ عدم الحرص على أوقات العمل من العامل مما يفضي إلى قلة الإنتاجية ورداءة المنتج.

١١- مشكلة التلوث البيئي

يعد تلوث البيئة من أبرز المشاكل التي تسببها الصناعات على اختلاف أنواعها، الصغيرة منها أو الكبيرة، ويعرف التلوث البيئي بأنه حدوث تغير أو خلل في العناصر المكونة للنظام البيئي بحيث يؤثر على فعالية هذا النظام، ويفقد القدرة على أداء دوره الطبيعي في التخلص من الملوثات ولا سيما العضوية منها بالعمليات الطبيعية[٨]، كما يقصد

بالتلوث الصناعي كمية وأنواع الملوثات التي تطلقها صناعة أو مجموعة من الصناعات إلى البيئة (الماء– الهواء – التربة) وبخصائص ومدة بقاء يحتمل أن تحدث ضرراً للإنسان أو الحيوان(٩).

ونلاحظ أن بعض أنواع الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير تسبب تلوثاً للبيئة سواء أكان تلوث الهواء أو تلوث التربة أم التلوث الضوضائي، ومن الصناعات الصغيرة التي تسبب تلوث الهواء، صناعة المخابز والأفران والمعجنات، بسبب الدخان المتطاير في الهواء الناتج عن احتراق النفط ، أيضاً معامل البلوك التي تسبب تطاير ذرات الأتربة والرمال، وكذلك معامل الأسفلت التي تطلق كميات كبيرة من الأدخنة المتمثلة بثاني أوكسيد الكاربون فضلاً عن ذرات الاتربة المتطايرة أثناء عملية الإنتاج ، ومعامل الجص وكسارات الحصى التي تسبب تناثر ذرات الأتربة في الهواء أثناء عملية الإنتاج وعند هبوب الرياح، مما تسبب أمراض القصبات الهوائية، كذلك صناعة النجارة وما يتطاير منها من نشارة الخشب التي تسبب أمراض الحساسية، فضلاً عن معامل أكياس النايلون وما ينتج عنه من روائح مزعجة تسبب تلوث الهواء، وصناعة تنانير الغاز هي الأخرى تسبب تلوث الهواء بفعل غاز الكبريت الناتج من عملية تقطيع الصفائح، كذلك ماكنة اللحام التي تسبب ضرراً للعين، كما أن لصناعة الثلج دوراً أيضاً في تلوث الهواء بغاز الأمونيا، وصناعة الزيوت والماستك والأصباغ هي الأخرى تسبب تلوث الهواء .

أما الصناعات التي تسبب تلوث التربة فمنها الصناعات المعدنية ومنها البرادة الناتجة من حدادة الأبواب والشبابيك، وبرادة الألمنيوم، الزيوت المتخلفة من تصليح السيارات وحدادتها ومن الخراطة، والكاز المتخلف من المولدات التي تستخدمها أغلب الصناعات الصغيرة .

وبشكل عام فإن أغلب الصناعات تسبب تلوث ضوضائي يكون ناتج عن الأصوات الصادرة من المكائن والآلات، ناهيك عن المولدات الأهلية أو الخاصة، ماعدا صناعة

العباءة الرجالية والخرازة فهي لا تسبب أي نوع من أنواع التلوث، كونها لا تحتاج إلى آلات تصدر أصوات أو تسبب تلوث الهواء أو التربة.

١٢- مشكلات أخرى

أ- تعاني الصناعات الصغيرة من صغر المساحة المخصصة للورشة كما هو الحال بالنسبة لبعض المخابز والأفران وورش الخياطة والنجارة والألمنيوم والحدادة، بحيث تكون الورشة مكان للتصنيع والبيع في الوقت نفسه .

ب-تعاني أغلب الصناعات من مشكلة الضرائب العالية .

ت-تعاني الصناعات الصغيرة من ارتفاع الإيجارات حيث تضطر بعض الصناعات إلى إنشاء المعمل أو الورشة خارج حدود البلدية لرخص الإيجارات .

نستنتج مما سبق بأن الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير تعاني من مشاكل عديدة، منها ما يتعلق بالأيدي العاملة من حيث قلة العدد والافتقار إلى الخبرة والمهارة، كما أن أغلبهم لا يمتلكون التحصيل الدراسي العالي، كما تعاني الصناعات الصغيرة من قلة الدعم الحكومي وتهميش هذه الصناعات على الرغم من أهميتها في كل مجالات الحياة، مما سبب في بدء انقراض عدد من الصناعات ، وعدم تسهيل القروض لها كي تتطور وتتوسع، كما تعاني من مشاكل الطرق غير المعبدة مما يسبب توقف العمل في أغلب الصناعات بسبب الأمطار، كما تعاني من ارتفاع أسعار المواد الأولية، فضلاً عن الانقطاع المستمر في الكهرباء والماء وعدم توفير حصص النفط المخصصة لبعض الصناعات الصغيرة بسبب الفساد الإداري، فضلاً عن مشكلة التخلص من النفايات التي تخلفها الصناعات الصغيرة، فبسبب عدم وجود الدعم المادي اضطرت بلدية الزبير إلى استخدام أُسلوب الطمر الصحي

(دفن النفايات) للتخلص من النفايات، فضلاً عن صغر حجم الورشة أو المعمل وارتفاع الإيجارات وفرض الضرائب العالية.

النتائج

من خلال الزيارة الميدانية والدراسة النظرية لبنية الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير تم التوصل إلى جملة من النتائج وهي :

١- بلغ عدد الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير (١١٤٦) ورشة وبعدد (٣٧٢٦) عاملاً جميعهم من الذكور.

٢- من خلال دراسة البنية المكانية للصناعات الصغيرة في قضاء الزبير تبين أن الصناعات الصغيرة تضم (٣٦) ورشة صناعية موزعة على (٦) قطاعات، وهي (قطاع الصناعات الغذائية – قطاع الصناعات المعدنية – قطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة – قطاع الصناعات الخشبية والأثاث – قطاع الصناعات الإنشائية – قطاع الصناعات الكيمياوية) .

٣- عند دراسة بنية الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير بحسب معيار الفرع الصناعي تبين أن قطاع الصناعات المعدنية في مركز مدينة الزبير قد احتل المرتبة الأولى من حيث عدد الورش، إذ شكلت نسبة (٤٤%) من المجموع الكلي للصناعات الصغيرة في قضاء الزبير، في حين شكل قطاع الصناعات الكيمياوية المتمثل بمعمل صناعة أكياس النايلون في ناحية سفوان نسبة (٠,٠٨%) من المجموع الكلي للصناعات الصغيرة في قضاء الزبير .

٤- تبين من خلال دراسة بنية الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير بحسب معيار نوع المنتج أن هنالك صناعات متعددة الإنتاج مثل (صناعة الأفران والمخابز ، والندافة ، والخياطة، والنجارة، والصناعات المعدنية)، وصناعات أخرى محددة الإنتاج أي تقتصر على إنتاج نوع واحد مثل (معمل صناعة أكياس النايلون – وكسارات الحصى والجص – وصناعة الكرفانات – والأسفلت معمل التنمية – والخزانات المعدنية وغيرها).

٥- اتضح من خلال دراسة درجة التنوع الصناعي أن هنالك تنوعاً صناعياً كبيراً، إذ بلغت نسبته (٠,٩%) .

٦- تواجه الصناعات الصغيرة جملة من المشاكل منها سوء تنظيم الإدارة من خلال فتح باب الاستيراد على مصراعيه، مما أثر في منافسة المنتج الأجنبي للمنتج المحلي الذي بدوره عانى من ارتفاع أسعار المادة الأولية، الذي أثر بالمقابل على نوعية المنتج وجودته، كما تعاني الصناعات الصغيرة من مشكلة الطرق غير المبلطة، وهو ما أثر بدوره في عملية نقل السلع من مكان إلى آخر، فضلاً عن أن هنالك بعض الصناعات قد تسببت في تلوث البيئة، كما هو الحال في صناعة الإسفلت ومعامل كسارات الحصى والجص، فضلاً عن كون بعض المصانع تقوم بالتخلص من فضلاتها في الأنهار، مما سبب تلوث المياه، ناهيك عن المشاكل الأخرى التي تعاني منها المياه في قضاء الزبير والمتمثلة بالانقطاع المستمر في مياه الإسالة .

ثالثاً :- سبل معالجة مشكلات الصناعات في قضاء الزبير

١- تفعيل دور أجهزة التقييس والسيطرة النوعية للحد من ظاهرة الغش الصناعي في المستورد من المواد الأولية التي تحتاجها الصناعات الصغيرة، والحرص على عدم دخول المنتج المستورد المنتهي صلاحيته، أو الغير مناسب للشروط المطلوبة .

٢- فرض الضرائب وزيادة التعرفة الكمركية على المنتجات المستوردة من الخارج، وتشجيع المنتج المحلي من خلال توفير ما تحتاجه الصناعة من الآلات والمكائن الضرورية لقيام الصناعة.

٣- تحسين جودة المنتج المحلي من خلال توفير ما تحتاجه الصناعة من مواد أولية، وبأسعار مناسبة.

٤- قيام دورات تدريبية وتأهيلية لتدريب العمال من أجل تحسين أداءهم، الذي ينعكس بدوره على تحسين نوعية الإنتاج.

٥- تفعيل دور الإعلام بهدف الترويج وتشجيع المستهلك وترغيبه على شراء المنتج المحلي بدل المنتج الأجنبي.

٦- توفير أو إنشاء محطات كهرباء إضافية، أو زيادة أحمال الطاقة الكهربائية لسد النقص في الكهرباء، والتخلص من التجاوزات على أعمدة الكهرباء من بعض أصحاب المحلات أو المناطق السكنية، وفرض عقوبات على المتجاوزين.

٧- معالجة نقص المياه والانقطاع المستمر فيه، من خلال القضاء على التجاوزات على شبكات الإسالة، ومعالجة الأنابيب المعرضة للكسر والمعرضة للتآكل .

٨- التقليل من الأُجور المفروضة على الأراضي أو المحال التي تقام عليها المصانع، والتقليل من حجم الضرائب المفروضة .

المقترحات

توصلت الدراسة الى عدة مقترحات من شأنها أن تساعد على استمرار نمو وتطور الصناعات الصغيرة في قضاء الزبير بشكل خاص، والبلد بشكل عام ومنها :

١- توفير القروض وتسهيلها لجميع أنواع الصناعات الصغيرة، ومراقبة تلك المشاريع التي يتم منحها القرض، للتأكد من مدى مصداقية المقترض .

٢- توفير الضمان الصحي لكل عامل في الصناعات الصغيرة، فضلاً عن ذلك إنشاء مركز صحي صغير وبصفة خاصة في المناطق الصناعية، وذلك لوجود صناعات خطرة قد تؤدي إلى تعرض العامل إلى مخاطر كبيرة كما هو الحال بصناعة الخراطة .

٣- توفير وسائط النقل بالنسبة للمناطق الصناعية البعيدة، وتبليط الشوارع لتسهيل حركة السيارات وأصحاب الورش وغيرهم.

٤- معالجة التلوث الناتج عن بعض أنواع الصناعات، من خلال إنشاء مصدات للرياح من الأشجار، للتقليل من حركة الرياح، وبالتالي التقليل من حجم الملوثات كما هو الحال في منطقة جويبدة أو منطقة الأوركلي الشمالي، كما يجب توفير ملابس ومعدات خاصة لسلامة العامل كالقفازات أو الملابس الخاصة أو الواقيات، التي توضع على الوجه لحماية العيون من الشرار المتطاير من برادة الحديد .

٥- إقامة مدينة صناعية كبيرة أو مجمع صناعي في قضاء الزبير يحتوي على المتطلبات الضرورية كافة لقيام الصناعة ولا سيما البنى التحتية ويتم وضع كل قطاع صناعي في معزل عن القطاعات الصناعية الأخرى، بمعنى تخصيص مكان للصناعات

الغذائية والمشروبات ومكان مخصص لصناعة الأخشاب وآخر للصناعة الإنشائية وغيرها .

٦- توفير الآلات والمعدات الضرورية لقيام الصناعة، وبأسعار مناسبة، أو التقليل من حجم الضرائب المفروضة على المستورد من تلك السلع لتمكين صاحب المشروع من شرائها.

٧- توسيع المساحة المخصصة لبعض أنواع الصناعات الصغيرة التي تتراوح مساحتها بين (٦-٨) م٢.

الهوامش

(١) نجم عبد الله رحيم ،دراسة جغرافية لنوعية المياه الجوفية في قضاء الزبير وبعض تأثيراتها الزراعية، مجلة آداب البصرة، العدد (٤٧) ، كلية الآداب، جامعة البصرة ، لسنة ٢٠٠٨، ص١٩٠.

(٢) محمد أزهر السماك ، عباس علي التميمي، أسس الجغرافية الصناعية وتطبيقاتها ، دار ابن أثير للطباعة والنشر، الموصل ،١٩٨٧، ص٤٠٥.

(٣) عبد الزهرة الجنابي، الجغرافية الصناعية، ط١، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠١٢، ص٦٩.

(٤) مؤيد حسن قاسم العطيوي، الصناعات الكيمياوية في محافظة البصرة وأبعادها الاقتصادية، أُطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة ،٢٠١٧، ص١١٤.

(٥) محمد أزهر السماك ، جغرافية الصناعة (منظور معاصر)، الأردن ، ٢٠١١ ، ص٩٧.

(٦)عبد الزهرة علي الجنابي، فراس ناظم أحمد، تحليل البنية الصناعية في محافظتي النجف الأشرف وبابل (٢٠٠٠-٢٠١٢)، مجلة آداب الكوفة ،المجلد(١)،جامعة الكوفة،٢٠١٦،ص١٤.

(٧) أمل أسمر زيون ، فاضل عباس كاظم ، ظاهرة الإغراق السلعي وآثاره على الاقتصاد العراقي ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (٤) ، العدد (١٠) ،جامعة المثنى ، ٢٠١٤ ، ص٩٢.

(٨) محمد جواد عباس شبع ، التلوث الصناعي في محافظة النجف الأشرف ، مجلة آداب الكوفة ، العدد(٣)، كلية الآداب، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨،ص١٧٤.

(٩) رؤى علي مهدي، جبار عبد جبيل، تحليل جغرافي لواقع الأنشطة الصناعية الملوثة للهواء في مدينة الحلة وتأثيراتها البيئية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (٢٤)، العدد (١)، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ،٢٠١٧، الصفحات بدون ترقيم.

المصادر

١. الجنابي، عبد الزهرة علي ، فراس ناظم أحمد، تحليل البنية الصناعية في محافظتي النجف الأشرف وبابل (٢٠٠٠-٢٠١٢)، مجلة آداب الكوفة ،المجلد(١)،جامعة الكوفة،٢٠١٦ .

٢. الجنابي ، عبد الزهرة ، الجغرافية الصناعية ،ط١ ، دار الصفا للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٢ .

٣. رحيم، نجم عبد الله ، دراسة جغرافية لنوعية المياه الجوفية في قضاء الزبير وبعض تأثيراتها الزراعية، مجلة آداب البصرة ، العدد (٤٧) ، كلية الآداب، جامعة البصرة ، لسنة ٢٠٠٨ .

٤. زيون ، أمل أسمر ، فاضل عباس كاظم ، ظاهرة الإغراق السلعي وآثاره على الاقتصاد العراقي ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (٤) ، العدد (١٠) ،جامعة المثنى ، ٢٠١٤ .

٥. السماك ، محمد أزهر ، جغرافية الصناعة (منظور معاصر)، الأردن ، ٢٠١١.

٦. السماك ، محمد أزهر ، عباس علي التميمي، أُسس الجغرافية الصناعية وتطبيقاتها ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ،الموصل ،١٩٨٧.

٧. شبع ، محمد جواد عباس ، التلوث الصناعي في محافظة النجف الأشرف ، مجلة آداب الكوفة ، العدد(٣)، كلية الآداب، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨ .

٨. العطيوي ، مؤيد حسن قاسم ، الصناعات الكيمياوية في محافظة البصرة وأبعادها الاقتصادية،، أُطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ،٢٠١٧ .

٩. مهدي ، رؤى علي ، جبار عبد جبيل ، تحليل جغرافي لواقع الأنشطة الصناعية الملوثة للهواء في مدينة الحلة وتأثيراتها البيئية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (٢٤) ، العدد (١) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ،٢٠١٧ ، الصفحات بدون ترقيم.